

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9301

الاثنين، 10 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد مونتاغو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كامليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكيوبس
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

المخاطر الناشئة عن انتهاكات الاتفاقات التي تنظم تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى

الأمم المتحدة (S/2023/243)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-09952 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ جلستنا، أود أن أتمنى عيد فصيح سعيد لجميع الزملاء الذين احتفلوا به في الأيام الأخيرة.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد بيدرو كوميساريو أفونسو، الممثل الدائم لموزامبيق، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ تقديرنا للسفير أفونسو وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

المخاطر الناشئة عن انتهاكات الاتفاقات التي تنظم تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(S/2023/243)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إندونيسيا وبولندا وبيلاروس وجنوب أفريقيا ولبنان والمكسيك والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد يوري أمبرازيفيتش، نائب وزير خارجية بيلاروس.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزاع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/243، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): ما فتئ الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة وذخائرها وتحويل وجهتها يشكل شاعلا رئيسيا للمجتمع الدولي. ويمكن لعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وغير المنظمة أن تعرض على نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح والإرهاب والجريمة وتؤججها وتطيل أمدها. ويمكن أن تزعزع استقرار مناطق بأكملها، وتسهم في انتهاكات حقوق الإنسان وتمكنها، وتؤدي إلى انتهاكات لحظر الأسلحة. ومن أجل التصدي للمخاطر المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وغير المنظمة، وضعت الدول عددا من المعاهدات والاتفاقات والأطر الدولية والإقليمية والثنائية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويلها والقضاء عليه، وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة، وتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة.

أما على الصعيد الدولي، فيشمل ذلك، على سبيل المثال، معاهدة الاتجار بالأسلحة - التي احتفلنا للتو بذكرها السنوية العاشرة في 2 نيسان/أبريل - فضلا عن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وتختلف تلك الصكوك من حيث نطاقها وعضويتها، ولكنها جميعا تسترشد بالمبدأ الشامل المتمثل في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويتشاطر مكثبي ذلك الهدف، وما فتئ يدعم الدول في التنفيذ الكامل والفعال لتلك الصكوك. وعلى هذا النحو، يجري حث الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقات التي هي أطراف فيها.

والهادفة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار والتنفيذ المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية. فعندئذ فقط يمكننا أن نسهم بشكل حقيقي في تحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن نخفف من المعاناة الإنسانية، وأن نعزز الشفافية والتعاون.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد اكتسبت المسائل المتعلقة بمراقبة توريد الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية مؤخرا أهمية خاصة. إن المخاطر المرتبطة بانتشارها غير المنضبط ووقوعها في أيدي المجرمين والإرهابيين عن طريق السوق السوداء تتزايد باطراد. إننا نعتبر مناقشة اليوم فرصة جيدة لكي نناقش مع مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء الاتفاقات الإقليمية والدولية القائمة في هذا المجال، فضلا عن التهديدات التي تشكلها الانتهاكات لهذه الاتفاقات.

ويولي الاتحاد الروسي اهتماما ذا أولوية للمسائل المتعلقة بمراقبة توريد المعدات العسكرية. ونحن نعمل باستمرار على تعزيز تشريعاتنا الوطنية ذات الصلة ومستعدون لمشاركة تجربتنا في هذا المجال. ونؤيد المبادرات ذات الصلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى يعرف فيها الناس بشكل مباشر العواقب المدمرة للتحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة. ونلاحظ اعتماد بعض التجمعات الإقليمية لالتزامات محددة في هذا المجال، ولا سيما الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، الذي وضع في عام 2008 القواعد الأساسية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن مراقبة تصدير التكنولوجيات والمعدات العسكرية. وقد اعتمد هذا الموقف في إطار الفرع الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي لعام 1992 وتمت الموافقة عليه بقرار ذي صلة اتخذته المجلس الأوروبي. لذلك فإنه أمر إلزامي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بمواقفها وإجراءاتها.

ويقدم الاتحاد الروسي أيضا إسهاما نشطا في عمل الآليات الدولية القائمة التابعة للأمم المتحدة. وبصفة خاصة، نحن نعتبر سجل

ينطلب تنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر التقليدية أطرا قوية للرقابة الفعالة على تصدير الأسلحة والذخائر والتوسط فيها واستيرادها وعبرها وتخزينها وإعادة نقلها. وينشأ عن أي نقل للأسلحة الخطر الكامن في تحويل وجهة المعدات إلى مستعملين نهائيين غير مأذون لهم. وتسهم التدابير الرامية إلى مكافحة التحويل المحتمل لوجهة الأسلحة والذخائر في تحقيق السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في جهود حل النزاعات ومنع نشوبها.

ووفقا للمعايير الدولية، ينبغي أن تشمل أي عمليات لنقل الأسلحة والذخائر تقييمات للمخاطر قبل النقل وضوابط ما بعد الشحن، مثل عمليات التفتيش الموقعي والتحقق من المستخدم النهائي. ويتطلب منع التحويل أيضا التعاون وتبادل المعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، والممارسات المحاسبية المناسبة وحماية الأسلحة والذخيرة، فضلا عن تدابير الجمارك ومراقبة الحدود. ويشكل تعقب الأسلحة والذخائر تدبيرا مهما آخر للتصدي بفعالية لعملية تحويل وجهة الأسلحة. ويتطلب ذلك وسم الأسلحة التقليدية وذخائرها وحفظ السجلات وبروتوكولات للتعاون الدولي.

والشفافية في مجال التسليح تدبير آخر لبناء الثقة يمكن أن يعمل على الحد من التوترات والغموض والتصورات الخاطئة فيما بين الدول الأعضاء. ولا يزال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أنشئ في عام 1992، أداة رئيسية في ذلك الصدد.

وأشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على المشاركة في آلية الشفافية هذه بالإبلاغ عن صادرات وواردات المعدات التي تقع ضمن الفئات السبع للأسلحة التقليدية الرئيسية في السجل، فضلا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمشتريات الواردة من الإنتاج الوطني. كما أدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن تفعل ذلك.

وأخيرا، أدعو الدول إلى النظر في الأثر المتباين للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر على النساء والرجال والفتيات والفتيان. ومع أخذ ذلك في الحسبان، يجب أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية

وخلال المناقشات التي تجري في منابر متخصصة، نشير باستمرار إلى أن مكافحة الانتشار غير المنضبط للسلع العسكرية يجب أن تظل محور اهتمام جميع الدول الأعضاء. وفي غياب الاتفاقات المناسبة، كثيرا ما يستحيل تتبع سلسلة نقل السلع العسكرية - وبالتالي يستحيل فرض الرقابة عليها - وينتهي الأمر بإغراق بلدان ومناطق بأكملها بالأسلحة غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة العنف والجريمة.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مجلس الأمن، الذي يتعامل مع مسائل الرقابة على توريد السلع العسكرية في إطار ولايته، ينبغي ألا يكرر أداء وظائف الجمعية العامة، والتي تُجرى فيها مناقشات بشأن التدابير العالمية ذات الصلة. بيد أن المجلس ملزم بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والتي تنشأ عندما تنتهك فرادى البلدان التزاماتها التي تعهدت بها سابقا فيما يتعلق بتوريد الأسلحة العسكرية وتنتهك الاتفاقات المبرمة بالفعل.

لقد واجه العالم بالفعل عواقب مثل هذه السياسات غير المسؤولة مرات عديدة. وهناك عدد من الدول، المسترشدة بطموحاتها الجغرافية السياسية، التي قامت على مر السنين بإرسال شحنات واسعة النطاق من الأسلحة والذخائر إلى مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط والأدنى والبلقان وشمال أفريقيا. وبعد ذلك، وفي مواجهة التجربة المريرة المتمثلة في تطرف ما تُسمى "قوى المعارضة" التي تدعمها وما تلاها من انتشار غير مضبوط للمعدات العسكرية في جميع أنحاء العالم، دأبت البلدان الغربية على تعزيز مفهوم "السلوك المسؤول" وتعزيز الرقابة على تجارة الأسلحة. ومع ذلك، فإن الأزمة التي أثارها هي نفسها في أوكرانيا كانت دليلا واضحا على عدم صدق تصريحاتها لدعم الجهود الدولية لمكافحة الانتشار غير المنضبط للسلع العسكرية.

لقد عقدت روسيا مرارا جلسات لمجلس الأمن بشأن العواقب الخطيرة لإغراق الأسلحة على نظام كييف، وهو ما يبين بوضوح مخاطر انتهاك الالتزامات المتعهد بها في مجال الرقابة على السلع العسكرية. ونشير إلى أنه بغض النظر عن مواقف بعض البلدان إزاء

الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة عالمية لزيادة الشفافية. إننا ننقل بانتظام البيانات ذات الصلة إلى السجل، في حين أن أهمية توفير هذه المعلومات منصوص عليها في التشريعات الوطنية الروسية. ونعتقد أن ضمان إضفاء الطابع العالمي على هذا السجل هو المهمة الرئيسية في تحقيق أهدافه - أي زيادة عدد البلدان التي تقدم بانتظام تقارير وطنية سنوية عن تصدير الأسلحة واستيرادها.

كما أننا نولي اهتماما خاصا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونقترح باستمرار عددا من التدابير المحددة التي يمكن أن تسهم في التنفيذ العملي للجهود المشتركة الرامية إلى كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أي فرض حظر عالمي على نقل جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى كيانات غير مأذون لها من جانب حكومات الدول المتلقية؛ وضمان التنظيم الصارم والرقابة المباشرة من جانب الدول في الأراضي الخاضعة لولايتها على أنشطة السمسرة المتصلة بتصدير الأسلحة ووضع حد أقصى لعدد هؤلاء السماسرة؛ وفرض حظر صارم على إعادة تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة أو نقلها لاحقا دون موافقة خطية من الدولة التي صدرتها أصلا - أي جعل شهادات المستعمل النهائي شرطا مطلوبا في تصدير الأسلحة - ومنع إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب تراخيص منتهية الصلاحية أو بدون ترخيص من البلد الذي يملك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها.

أما بالنسبة للمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، فيجب الإشارة مرة أخرى إلى أن المعايير التي تضعها المعاهدة أقل بكثير من المعايير الروسية. إن هذه المعاهدة لا تتضمن حظرا مباشرا على إنتاج الأسلحة ونقلها بلا ترخيص إلى أطراف غير حكومية، ولا تتضمن أحكاما تنظم إجراءات إعادة تصدير السلع العسكرية لتكون فقط بموافقة الدولة المصدرة الأصلية. وفي الوقت نفسه، نواصل رصد تنفيذ المعاهدة ونرى أن من المهم أن يفي الموقعون عليها بالالتزامات القانونية التي تعهدوا بها.

نتكلم عن أسلحة حساسة للغاية، من قبيل منظومات الدفاع الجوي المحمولة أو المنظومات المحمولة المضادة للدبابات، اللتين تشكّلان مخاطر هائلة على الطيران المدني الدولي والنقل بالسكك الحديدية.

ونذكّر بأن البلدان الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، فضلا عن بلدان الاتحاد الأوروبي، قد تعهدت بالالتزام بمنع استخدام الأسلحة التي تُوردها في تقويض السلام والاستقرار العالميين وانتهاك القانون الدولي الإنساني وارتكاب أعمال عنف وتصعيد النزاع المسلح وتسهيل القمع والإبادة الجماعية وما إلى ذلك. وعند توفير الأسلحة لنظام ما فتئ، لسنوات عديدة، يستخدمها لإطلاق النار على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، لا يسع المرء أن يتحدث عن الامتثال لهذه الالتزامات. ومن المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي هذا الازدراء للالتزامات، بغض النظر عن الجانب الأخلاقي للمسألة، إلى توفير الأسلحة دون ضابط ولا رادع في مناطق نزاع أخرى، على الرغم من احتمال حدوث المزيد من التصعيد. وفي الوقت نفسه، لا توجد أي أدلة تدعم الاتهامات التي لا أساس لها بأن أي دولة بعينها تزود، حسبما ما يُزعم، روسيا بالأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقد دحضنا تلك الاتهامات رسميا مرارا وتكرارا.

وينطوي السلوك غير المسؤول فيما يتعلق بنقل الأسلحة على خطر آخر أقل وضوحا ولكنه جسيم جدا يتمثل في "الاندماج" بين الحكومات الوطنية ومجمعاتها الصناعية العسكرية. وبطبيعة الحال، لا مصلحة للمجمعات الصناعية العسكرية للبلدان الغربية في وضع حد لهذا الأمر، وقد اتخذت حكوماتها مواقف مماثلة. ويؤدي عدم تعزيز الرقابة على تحديد الأسلحة إلى العديد من العواقب الأخرى الجسيمة على السلام والأمن الدوليين. ونأمل أن تتيح مناقشة اليوم المفتوحة للدول الأعضاء فرصة للتكلم عن التهديدات التي تتعرض لها مختلف مناطق العالم ولتشاطر خبراتها وأفكارها ومبادراتها عندما يتعلق الأمر بكيفية الحد من تلك المخاطر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى موزامبيق على رئاستها المتميزة للمجلس

ما يحدث في أوكرانيا فإن تلك المخاطر حقيقية تماما وتتنطبق على أي منطقة أو دولة أخرى. ومن واجب مجلس الأمن أن يستجيب وأن يناقش، بما في ذلك بالاشتراك مع الدول الأعضاء الأخرى، التدابير المحتملة لكبح تلك المخاطر.

أولا وقبل كل شيء، من بين هذه المخاطر، نود أن نشير إلى تآكل القانون الدولي في مجال توريد السلع العسكرية. إن انتهاكات الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك الحظر المفروض على إعادة التصدير إلى بلد ثالث أو الإنتاج فيه دون إذن من البلد الذي يورد الأسلحة أو التكنولوجيا، يتعارض مع الممارسات الأساسية في مجال توريد السلع العسكرية. وتؤدي عمليات تسليم الأسلحة سرا إلى منطقة معينة عن طريق بلد ثالث إلى زيادة تشويه صورة تدفقات الأسلحة في جميع أنحاء العالم وتقليل الشفافية في تلك المنطقة. وللأسف، لا تحاول البلدان الغربية عدم مكافحة هذه الانتهاكات فحسب، بل أنها حتى تشجعها.

تمارس الولايات المتحدة وحلفاؤها ضغوطا على بلدان ثالثة، ويطالبونها بانتهاك مثل هذه الاتفاقات مع روسيا ودول أخرى من أجل زيادة إمدادات الأسلحة إلى كييف. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة بلينكن بوضوح أنهم سيستأنفون إنتاج منظومات أسلحة صممها الاتحاد السوفياتي في مرافق في دول أوروبا الشرقية، في حين أن الاتفاقات بين الدول مع تلك البلدان تنص على التزامات بعدم توريد هذه الأسلحة دون موافقة خطية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - أو روسيا، كخليفة له. ولذلك فإن هذه الأعمال تشكل انتهاكا مباشرا للمعايير الدولية الأساسية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، بغض النظر عن الغرض منها.

وليس من قبيل المصادفة أن شرط إدراج شهادات المستعمل النهائي كجزء من جميع عمليات تسليم السلع العسكرية أصبح ممارسة دولية معترف بها عالميا. ويؤدي تجاهل ذلك إلى حقيقة أن الأسلحة الموردة غالبا ما ينتهي بها المطاف في الأسواق السوداء وتقع في أيدي الجريمة المنظمة.

ومن العواقب الأخرى الخطيرة جدا المترتبة عن الإمداد بالأسلحة دون ضابط ولا رادع خطر وقوعها في أيدي الإرهابيين، خاصة عندما

تصدير الأسلحة. فقد تعرضت أوكرانيا للغزو ولها كل الحق في الدفاع عن نفسها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي كل الحق في مواصلة دعمه الطويل الأمد دفاعاً عن أوكرانيا. وتوفر هذه المعدات دعماً مهماً لأوكرانيا التي تمتلك بدورها حافزاً قوياً لحمايتها. وتواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع أوكرانيا لوضع إجراءات وتنفيذها للتقليل من خطر التحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة والمعدات العسكرية.

وتلتزم حكومة أوكرانيا بتوفير الحماية المناسبة للمعدات الدفاعية والخضوع للمساءلة عن عمليات نقلها. ونرحب بتشكيل الحكومة الأوكرانية للجنة في صيف عام 2022 لتعزيز رصد المعدات العسكرية المتبرع بها.

من ناحية أخرى، لم تسمح روسيا مطلقاً للحقائق بأن تجد مكاناً لها في رواياتها الكاذبة. ففي محاولة فاضحة لتشويه سمعة أوكرانيا وإضعاف الدعم الدولي لدفاع أوكرانيا عن نفسها، تواصل روسيا نشر معلومات مضللة فيما يتعلق بتحويل وجهة الأسلحة. والواقع أن الخطر الأكبر للاتجار غير المشروع يأتي من استيلاء روسيا والقوات الموالية لها على الأسلحة في ساحة المعركة. وقد قالت روسيا إنها ستزود الانفصاليين في شرق أوكرانيا بالأسلحة التي تستولي عليها. وهذه التصريحات والأفعال خطيرة وغير مسؤولة.

كما لجأت روسيا إلى الأنظمة المارقة في محاولة للحصول على أسلحة ومعدات بشكل غير قانوني لدعم عملياتها العسكرية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا راجمات صواريخ وقذائف محمولة لتستخدمها مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين، ونعلم أن روسيا تسعى بنشاط للحصول على ذخائر إضافية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشكل عمليات نقل الأسلحة هذه من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا انتهاكاً مباشراً لقرارات مجلس الأمن. وتثير هذه الأعمال، لا سيما من جانب عضو دائم في مجلس الأمن، قلقاً عميقاً ولا تسفر إلا عن تأجيج حرب موسكو العدوانية الوحشية ضد أوكرانيا.

في آذار/مارس. وقد كان من دواعي سروري أن أتمكن من المشاركة في الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال رئاسة موزامبيق، ونعرب عن تقديرنا للنهج المدروس الذي اتبعته موزامبيق عند اضطلاعها بذلك الدور.

من ناحية أخرى، بدأت روسيا رئاستها للمجلس بمحاولة تبرير اختطاف الأطفال الأوكرانيين. وجلسة اليوم ليست سوى محاولة مستترة بقناع واه لتصوير روسيا على أنها طرف فاعل مسؤول في مجال تحديد الأسلحة بغية التعهيم على حقيقة أنها شنت غزواً مسلحاً غير مبرر لجارتها.

ورغم الظروف التي أتت بنا إلى قاعة مجلس الأمن، أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها المتعمقة والشاملة اليوم. لقد ساعدت الولايات المتحدة، على مدى أكثر من عقدين من الزمن، حكومات أخرى في وضع واعتماد القوانين والأنظمة والسياسات اللازمة لممارسة الرقابة على استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها. ونفعل ذلك لأننا نعلم أن القوانين واللوائح التي تتسم بالشفافية تتيح للبلدان العمل معاً لعرقلة الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة.

إن سياستنا فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مبنية في سياستنا المتصلة بنقل الأسلحة التقليدية، التي استُكملت في وقت سابق من هذا العام، وهي معروفة للملأ. وحتى مع وجود قوانين قوية وسياسات حكيمة، هناك مخاطر متأصلة تتمثل في الاستيلاء على الأسلحة وتحويل وجهتها بشكل غير مشروع في ساحة المعركة في أي نزاع مسلح. وتأخذ الولايات المتحدة هذه المخاطر على محمل الجد. ونجري تقييماً لمخاطر التحويل غير المشروع المحتمل لوجهة الأسلحة عند النظر في أي عملية نقل مقترحة لأغراض الدفاع في أي مكان في العالم ونتخذ خطوات استباقية لحماية تكنولوجيات الولايات المتحدة الدفاعية وذات الاستخدام المزدوج ولمنع تحويل مسارها. ونجري تقييماً دقيقاً أيضاً لمخاطر فقدان الأسلحة في ساحة المعركة، لا سيما في البيئات المعقدة.

ولنركز الآن على أبرز مثال اليوم على هذا النوع من البيئات، أوكرانيا. ويجب ألا نتظاهر بأن النزاع في أوكرانيا يتعلق بأنظمة

وقد وقعت مائدة على معاهدة تجارة الأسلحة بمجرد فتح باب التوقيع عليها في عام 2013 وهي دولة طرف فيها منذ عام 2014. وتنظم المعاهدة التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وتهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل وجهتها والقضاء عليهما عن طريق وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة التي تحكم عمليات نقل الأسلحة. وتولي مائدة أولوية عليا لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذا كاملا. وتضم المعاهدة عضوية واسعة مؤلفة من 112 دولة طرفا ونشجع جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

يطبق الاتحاد الأوروبي بعض أعلى معايير الرقابة على الصادرات في العالم. وقد اعتمد نهجا موحدًا لتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ووضع مجموعة من المواصفات المشتركة التي يتعين أن تراعيها شهادات المستخدم النهائي لتقليل مخاطر تحويل وجهة تلك الأسلحة إلى مستخدمين غير شرعيين أو غير مقصودين.

والتزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنع وردع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها من خلال استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2018. ويعتمد مجلس رصد تنفيذ الجزاءات في مائدة نهجا صارما لتنفيذ عمليات حظر الأسلحة، ويقوض التحايل السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي بشكل مباشر.

وتؤيد مائدة تأييدا تاما برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بالنتيجة التي توصلت إليها جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء، في الصيف الماضي، خلال الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. ومائدة كذلك مؤيد قوي لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. ويرتكز ذلك على تصميمنا على كسر حلقة العنف والنزاع في أفريقيا من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقات المتعلقة بالألغام الأرضية وعدم

وقد نقلت إيران أيضا طائرات مسيرة إلى روسيا، وهو ما أقر به وزير الخارجية الإيراني في تصريحات علنية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وتستخدم روسيا هذه الطائرات المسيرة لمهاجمة الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. وأود أن أقول بوضوح: إن الفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) تحظر على جميع البلدان - حتى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - نقل تلك الأنواع من الطائرات المسيرة من إيران دون موافقة مسبقة من مجلس الأمن.

إن المسار الأكثر فعالية ووضوحا نحو السلام والحد من مخاطر التحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة يتمثل في أن تنتهي روسيا الحرب التي بدأتها وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي السيادية لأوكرانيا. ونحث روسيا مرة أخرى على أن تفعل ذلك وأن تفعله الآن. السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بداية أنا أيضا بالشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد مائدة بقوة آليات واتفاقات الرقابة على الصادرات، التي تشكل أدوات حاسمة الأهمية في الحيلولة دون وقوع المواد والتكنولوجيا والمعدات الحساسة في أيدي من يجب ألا تقع في أيديهم، الأمر الذي يسهم في تنفيذ الالتزامات التعاهدية بشأن عدم الانتشار ويبسر الاستخدامات السلمية من خلال التمكين من النقل الآمن للتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج.

إن مائدة عضو ملتزم في فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، وهي تنفذ بصرامة الأنظمة الأوروبية ومرفقاتها ذات الصلة للرقابة على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج. وهذه المجموعات المعنية بالرقابة على الصادرات ترتيبات طوعية تضم دولا من جميع المناطق تسعى إلى منع الانتشار غير المنضبط لبعض الأسلحة والمواد والتكنولوجيات الخطرة، بما في ذلك وصولها إلى الجهات من غير الدول والإرهابيين.

وللحفاظ على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد أوكرانيا في حماية نفسها من ذلك العدوان، متشياً مع المادة 51 من الميثاق. وقد قدمت المملكة المتحدة طائفة واسعة من المعدات والدعم لأوكرانيا، وستواصل القيام بذلك، بوصفها دولة مسؤولة عضواً في الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد العالمي، يكلف تحويل الأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها مئات الآلاف من الأرواح في جميع أنحاء العالم كل عام، ويقوض الأمن والتنمية المستدامة ويؤجج النزاعات والجريمة والإرهاب. ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً هاماً في تلك المسألة، مكملاً للعمليات المتعددة الأطراف والوطنية. ومما يؤسف له أن روسيا هي التي سعت منذ فترة طويلة إلى تقويض هذا العمل بمعارضة النصوص الجديدة والامتناع باستمرار عن التصويت على قرارات بشأن هذه المسألة، مثل القرارات 2117 (2013) و 2220 (2015) و (2021) 2616.

وتدير المملكة المتحدة واحداً من أقوى نظم مراقبة تصدير الأسلحة في العالم. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وسنظل ملتزمين بجميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وسنواصل دعم التدابير المناسبة من خلال مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بإعادة ذكر نقطة بسيطة: إذا كانت روسيا جادة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فينبغي أن يكون أول إجراء لها هو إنهاء غزوها غير القانوني والانسحاب من أوكرانيا وتحمل مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة التقليدية وتحويلها بلا ضابط مسألة خطيرة تستحق معالجة جادة. ولذلك السبب نأسف لمحاولة الاستغلال التي نشهدها اليوم. فمن المُحَيَّر أن نرى روسيا تشعر بالقلق إزاء عواقب حرب عدوانية بدأتها هي نفسها وتتحمل وحدها المسؤولية عنها.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة. وينبغي التصدي في آن واحد للتحديات التي تؤدي إلى حصول المجتمعات المهمشة على الأسلحة، مثل الفقر والبطالة، لضمان اتباع نهج كلي لمعالجة دورة النزاع بطريقة مستدامة.

وظللنا نؤيد باستمرار الصك الدولي للتعقب، الذي يتطلب من الدول أن تكفل وسم الأسلحة على نحو سليم وحفظ السجلات، وندعو إلى تكييف الصك مع التطورات التكنولوجية الجديدة لكي يظل فعالاً.

وأختتم بياني بالإعراب عن قلق مالطة إزاء النزاعات العديدة المختلفة التي يتعين على البلدان في جميع أنحاء العالم أن تتعامل معها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي توفير للأسلحة للدول أو الأطراف الفاعلة من غير الدول ينتهك قرارات مجلس الأمن إهانة لسلطة ونزاهة مجلس الأمن نفسه. وعلى ذلك يجب التحقيق في جميع تلك الانتهاكات ومعالجتها، عند الضرورة، من أجل ضمان المساءلة.

السيدة جايبوس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بتهنئة موزامبيق على رئاستها مجلس الأمن في آذار/مارس. كما أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

لقد تولت روسيا، بوصفها مرتكبة حرباً عدوانية ضد دولة ذات سيادة، رئاسة مجلس الأمن، بينما لا تقي بأبسط الالتزامات الأساسية لدولة عضو في الأمم المتحدة. إن قرار روسيا بشن حرب غير قانونية اختيارية على شعب بريء يهدد المبادئ الأساسية لمجلس الأمن. وإذا تحصل روسيا على الأسلحة لحربها، فإنها تنتهك جزاءات الأمم المتحدة ذاتها التي ساعدت في صياغتها على دول مثل العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والعواقب الأوسع نطاقاً لهذه الحرب على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية شديدة ومن المرجح أن تؤدي إلى المزيد من النزاعات. وندعو المملكة المتحدة جميع الدول الأخرى إلى وقف تقديم المساعدة إلى القوات العسكرية الروسية والقوات التابعة لها. فتسليح الدولة المعتدية يؤجج عدم الاستقرار العالمي.

قواتها من أراضي أوكرانيا واحترام سيادة ذلك البلد على النحو الذي أمرتها محكمة العدل الدولية بالقيام به منذ أكثر من عام.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهنيئ موزامبيق على قيادتها المثالية خلال رئاستها لمجلس الأمن في آذار/مارس. وأرجو لروسيا كل النجاح خلال رئاستها في نيسان/أبريل. وأشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد وضعت الأزمات الدولية المتفاقمة مسائل انتشار الأسلحة في مقدمة الشواغل الأمنية الدولية. إن الأدلة المؤلمة على إعادة التسلح على نطاق واسع، والتي تتجلى في العديد من المناطق التي تصف بها الأزمات في العالم، تحيي المخاوف والصدمات الناجمة عن الحربين العالميتين والمخاوف المتعلقة بالسباق المحموم نحو الردع في حقبة الحرب الباردة.

ويبدو أننا نبتعد عن الأمل الذي يحمله المجتمع الدولي في الحد من أكثر الأسلحة فتكا ولاإنسانية، إن لم يكن احتواءها. واليوم، يبدو أن هذا الأمل، الذي أدى إلى اعتماد صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة وتوج باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2013، قد فقد زخمه. لقد شهدنا المستوى المرتفع للوعي الذي ساد في نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب نطاق فظائعها ورعبها، عندما قالت شعوب العالم "لن يتكرر ذلك أبدا" للحرب وآلاتها المميتة. إن الكلمات الأولى في ميثاق الأمم المتحدة تعبّر لا يحى عن ذلك التطلع السامي للبشرية. ومن غير المفهوم أن جيلنا وقف مكتوف الأيدي بينما يشهد تراجعاً رهيباً، كما لو أن الدماء التي أريقت في الماضي لم تكن كافية وأن الدمار المحموم لم يكن مدمراً بما فيه الكفاية وأن البشرية قد أصيبت بفقدان ذاكرة جماعي فيما يتعلق بالتاريخ الحديث الذي قادنا إلى تأسيس الأمم المتحدة على رماد جنازة عصابة الأمم. إن شياطين التسلح المفرط تلوح في الأفق وتدفع البشرية نحو تقهقر لا رجعة فيه إلى الهاوية.

وبصرف النظر عن الأحداث الرئيسية الأخيرة ذاتها، يجب أن نقيم آثارها، وأن ننظر في الاستجابات الممكنة المتاحة للمجتمع الدولي،

ولنتذكر الحقائق. إذا كانت أوكرانيا بحاجة إلى أسلحة اليوم، فذلك لأن روسيا أطلقت العنان لتلك الحرب ولأنها جمعت آلاف الأطنان من المعدات العسكرية على حدود أوكرانيا قبل غزوها. فالواقع أن روسيا هي التي تنتهك قرارات مجلس الأمن بغية تجديد مخزونات المتضائلة من الذخيرة لأنها ما فتئت تقصف بلا هوادة السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية منذ شهر في تحد للقانون الدولي الإنساني. وذلك استنفد مخزوناتنا أخيراً. وهناك أدلة قوية على أن روسيا تستخدم مركبات مقاتلة مسيرة من دون طيار زودتها بها إيران وتحصل على صواريخ وذخائر من كوريا الشمالية.

وتقيّد بعض شحنات الأسلحة تلك مجموعة فاغنر بشكل مباشر. وقد ثبتت صحة التجاوزات الجسيمة والمنهجية التي ارتكبتها تلك المجموعة. وعلاوة على ذلك، تعترف السلطات الروسية صراحة بدور المجموعة في أوكرانيا بعد أن أنكرت وجودها لفترة طويلة.

وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي تزويد أوكرانيا بكل الدعم الذي تحتاج إليه طالما كان ذلك ضرورياً. فذلك الدعم، سواء كان ثنائياً أو من خلال الاتحاد الأوروبي، يهدف حصراً إلى تمكين أوكرانيا من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس والحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها - وهي مبادئ مكرسة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهدفنا واضح: نريد العودة إلى السلام الدائم. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي هزيمة العدوان الروسي.

وتتشدّد فرنسا على أن روسيا تدعو إلى السخرية في الإشارة إلى الصكوك التي لم تلتزم بها. وهي تدعي أنها تتهمنا - بلا أساس - بعدم احترامها. وخلافاً لروسيا، تحترم فرنسا التزاماتها. وفرنسا ملتزمة بتعزيز وتعميم معاهدة تجارة الأسلحة، التي لم تتضمن إليها روسيا. وتشجع فرنسا أيضاً برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحث جميع الدول على اعتماد تدابير رقابية فيما يتعلق بالمتلقي والاستخدام النهائي وعدم إعادة التصدير.

وأفضل طريقة لمنع الاتجار هي وقف النزاعات التي توجّهه. وذلك ما يجب أن تفعله روسيا على الفور بوقف عدوانها وسحب جميع

نقل تكنولوجيا الأسلحة. وينبغي لنا أيضا أن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن أزمات انتشار جديدة قد تنشأ في وقت تجاوز فيه خطر الإرهاب الشامل الكابوس بأن جماعة إرهابية قد تطور سلاحا نوويا أو تهاجم منشأة نووية. فهذه السيناريوهات ليست نظرية. ولا تفرض بلدان كثيرة ضوابط قانونية صارمة على استخدام أسلحتها وتصديرها وتخزينها بشكل آمن.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى إبقاء مكافحة انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، في صميم جدول أعمال الأمن العالمي. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تعزيز سلطة وفعالية الصكوك الدولية ذات الصلة. ومنذ اتخاذ المجلس بالإجماع القرار 1540 (2004) بشأن عدم الانتشار، ظلت مسؤولية المجلس في صميم مكافحة الانتشار، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من الميثاق. والمجلس مكلف بتعزيز عالمية المعاهدات وتنفيذها تنفيذا كاملا، بينما يضطلع في الوقت نفسه بجهود تعاونية لمنع الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر أنه يمكن أن يتحد في اتخاذ الإجراءات وأن يتجاوز الاختلافات بين المصالح الاستراتيجية للدول أو مجموعات الدول. وفي تجاوز التناقض أو الغموض في المواقف الوطنية والاختلافات في النهج، يجب على المجتمع الدولي أن يجد طريقة لتوحيد جميع التحسينات التي يتطلبها نظام عدم الانتشار في صك دولي وعالمي واحد، وأن يعزز بشكل عملي جميع أطراف القائمة بغية إلزام الدول على نحو أكثر حزما بشبكة كاملة من الالتزامات الأخرى التي تسهم مع ذلك في عدم الانتشار. ويجب أن نركز عملنا على أمر يكتسي أهمية خاصة لمستقبل عدم الانتشار، وهو فرض جزاءات على الدول التي لا تفي بالتزاماتها.

هذه دعوة إلى المجلس لاتخاذ إجراءات أكثر جرأة بشأن أكثر المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين إلحاحا، وهو ما يمكن أن يتجلى بشكل ملموس في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وهذا النوع من الإجراءات الجريئة حيوي أيضا في التعامل مع النقل

وأن نستخلص الدروس من أزماتنا المتتالية بغية تعزيز مكافحة انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تشكل جزءا من مشكلة أوسع نطاقا تشمل عدة فئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل، أي أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، بما في ذلك تطوير قدرات في مجال القذائف التسيارية في عدد متزايد من البلدان يمكن أن تزيد بدرجة كبيرة من نطاقها المحتمل. وبغض النظر عن دوافع مختلف الأطراف، يجب أن نؤكد أن للأزمات الأخيرة والمستمرة خاصيتين رئيسيتين. فمن ناحية، تغذي أوجه القصور في النظام الدولي لعدم الانتشار تلك الأزمات؛ ومن ناحية أخرى، فإنها تشكل خطرا خاصا على الأمن الدولي وتتطلب استجابة عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

لقد علقت شعوب العالم آمالا كبيرة على معاهدات نزع السلاح، ولا سيما النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، الذي يتكون من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومختلف اتفاقات الضمانات التي أبرمتهافرادى الدول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونظم مراقبة الصادرات من المواد الحساسة. وتتنذر خطورة الحالة الراهنة بمرحلة حرجية للأمن الدولي، مع خطر الاتجاه نحو الانتشار النووي وما يترتب عليه من آثار في السنوات المقبلة، بينما تشكل ثلاثة أخطار رئيسية على الأقل للأمن الدولي. الخطر الأول هو تقويض مصداقية معاهدة عدم الانتشار. والثاني هو الخطر الشديد المتمثل من زعزعة الاستقرار الدولي الذي يمكن أن يؤدي إلى مشهد استراتيجي أكثر اضطرابا. والثالث هو القلق المتزايد إزاء الصلات المحتملة بين الانتشار والإرهاب.

وكان الردع المتبادل مهما بلا شك خلال الحرب الباردة بين الكتلتين. من الواضح أن تلك الأيام قد ولت. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينطوي سباق التسلح القائم على الردع على المزيد من مخاطر التصعيد غير المنضبط وضعف السيطرة السياسية على القوات النووية، ناهيك عن إمكانية زعزعة الاستقرار الداخلي بسبب تعقد السياقات والعدد الكبير من الجهات الفاعلة المعنية. وتزايد مستويات التوتر بين أقطاب النفوذ والسعي النهم إلى الهيمنة يشجع الدول على التراجع عن التزاماتها الدولية، مما يزيد من صعوبة مراقبة عمليات

فيما بين الدول الأعضاء والدول المشاركة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والحد من المعاناة الإنسانية.

ثانياً، يجيز ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة المسلحة في حالات محددة. ولكي يكون اقتناء الدول لهذه الأسلحة مشروعاً، يجب احترام القانون الدولي والقواعد المنطبقة على صادرات الأسلحة التقليدية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تكفل الدول عدم استخدام الأسلحة الموردة لارتكاب جرائم حرب، مثل الهجمات على المدنيين أو الأهداف المدنية أو غيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنساني. ولذلك، من الضروري اتخاذ تدابير للحد من تلك المخاطر ومنع التسريب المحتمل، بما في ذلك إجراء تقييمات للمخاطر قبل عمليات النقل، واستخدام شهادات المستعمل النهائي، والتحقق بعد الشحن.

ثالثاً، مطلوب من الدول الأعضاء أن تمتثل للالتزامات المتعلقة بصادرات الأسلحة التقليدية الناجمة عن التدابير التي اتخذها المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء انتهاكات تلك القرارات في عدة سياقات. وشحنات الأسلحة التقليدية التي تنتهك تلك الأحكام تزعزع استقرار الأوضاع الهشة بالفعل وتقوض الجهود الرامية إلى حل النزاعات ومنع نشوبها.

وستواصل سويسرا التزامها بكفالة امتثال تصدير الأسلحة التقليدية واستخدامها للقانون الدولي والقواعد المنطبقة.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي وأتمنى له حظاً طيباً في توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني على الكلمات الطيبة الموجهة إلى موزامبيق. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الموضوع المهم وحسن التوقيت المتعلق بالمخاطر الناجمة عن انتهاكات الاتفاقات التي تنظم تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية. ونود أيضاً أن نشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو، على أفكارها الناقبة.

غير المشروع للأسلحة التقليدية من خلال تعاون أوثق على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تدابير لتعقب الأسلحة التقليدية.

وسيكون من الأهمية بمكان احترام المعاهدات التي أبرمناها والتصدي لانتهاكات الالتزامات الدولية بعدم الانتشار من خلال فرض جزاءات توفر رادعاً كافياً. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع هذه الحالات قيد نظره تلقائياً عند تحديد انتهاك. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يتخذ موقفاً مبدئياً يتمثل في التشديد على خطورة هذه الأعمال بتحديد نطاق التدابير أو الجزاءات التي يمكن أن يعتمدها نتيجة لذلك.

وفي الختام، أود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لنظام أمننا الجماعي لتبديد أي انطباع بوجود فراغ أو ضعف قانوني يمكن أن يدفع الآخرين إلى الاعتقاد بأن خروقات أو انتهاكات نظام عدم الانتشار لن تكون لها عواقب على الدول التي ترتكبها. وتقع على عاتق كل جزء من المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة جهودنا لتعزيز الوحدة الدولية بغية تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، الذي يعتمد عليه بقاء البشرية.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

إن الانتشار غير المنضبط والتكديس المزعزع للاستقرار والاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية هي شواغل طويلة الأمد لسويسرا. ولهذا السبب، تلتزم سويسرا، على الصعيد الدولي، باعتماد القواعد التي تنظم نقل الأسلحة التقليدية وبدعمها بالكامل. وعلى الصعيد الوطني، تراقب سويسرا نقل العتاد الحربي، فضلاً عن منتجات عسكرية محددة وذات استخدام مزدوج. وأود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولاً، ندعو جميع الدول إلى الامتثال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذ أحكام الصكوك التي هي طرف فيها. ومعاهدة تجارة الأسلحة، وترتيب فاسنار، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تحكم نقل الأسلحة التقليدية هي صكوك رئيسية ترسي القواعد في هذا الصدد. فهي تعزز الشفافية والثقة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي المستخدمين غير الشرعيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، وكجزء من عملية السلام الجارية، تواصل موزامبيق تعزيز استراتيجياتها وتستضيف خبراء دوليين يتشاطرون المعرفة وأفضل الممارسات مع السلطات الوطنية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى حدودنا وخارجها لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة. وندعو الدول التي تنتج فيها الأسلحة إلى إنفاذ المعايير الدولية القائمة بغية كفالة عدم الاتجار بالأسلحة المنتجة داخل حدودها إلا مع شركاء شرعيين.

ثانياً، يجب أن يتوقف سباق التسلح لكفالة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. نعتقد أن المنافسة المستمرة في مخزونات الأسلحة وزيادة النفقات تديمان بيئة عالمية من انعدام الأمن وتقوضان خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول التي لديها القدرة على الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والأسلحة النووية إلى الامتناع عن الدخول في منافسة في تجارة الأسلحة العالمية.

ثالثاً، يجب احترام الاتفاقيات والقوانين الدولية الملزمة وتنفيذها بالكامل. ونشجعفرادى الدول على مواءمة تشريعاتها مع الالتزامات الدولية. ونرى أنه ينبغي إدارة التكنولوجيات الجديدة بعناية وتشريعها لكفالة عدم استخدامها لإطالة أمد الحالة الإنسانية أو تفاقمها.

رابعاً، التعاون الدولي بشأن جهود تحديد الأسلحة مطلوب. ونقدر الإمكانيات التحولية الكبيرة لجدول أعمال إسكات البنادق، وهو مبادرة رائدة للاتحاد الأفريقي. ويلزم أن تكون تلك المبادرة وغيرها من المبادرات المماثلة في أجزاء أخرى من العالم مملوكة وطنياً، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع ومكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالأسلحة العابرة للحدود. وتحقيقاً لتلك الغاية، يكتسي تشاطر المعلومات والمساءلة المناسبة والضمانات المتعلقة بمبيعات الأسلحة والذخائر أهمية قصوى. ومنذ عام 2018، أصبحت موزامبيق الدولة الطرف المائة في معاهدة تجارة الأسلحة، وهو دليل واضح على التزام بلدي بتحديد الأسلحة وتخفيضها وبيدول أعمال نزع السلاح.

يعلق بلدي، موزامبيق، أهمية كبيرة على الموضوع قيد المناقشة اليوم. ويشهد العالم حالياً توترات متزايدة في مجال الأمن الدولي وزيادة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الأسلحة تعوق إلى حد كبير جهودنا الجماعية لتحقيق السلام والأمن وصونهما. ووفقاً لتقرير الأمين العام لعام S/2021/839 (2021)، قتل ما لا يقل عن 176 095 مدنياً بين عامي 2015 و 2020 في نزاعات مسلحة مختلفة، في حين أن 27 في المائة من هؤلاء المدنيين نجمت وفاتهم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأهمية بمكان أن حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أدى أيضاً إلى تفاقم العنف المسلح. وقد أثر انتشار تلك الأسلحة والاتجار غير المشروع بها تأثيراً غير متناسب على السكان الذين يعيشون في أضعف مناطق العالم، ولا سيما القارة الأفريقية. ويزيد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من تفاقم الظروف المعيشية السيئة ورفاه الأشخاص الذين يعيشون بالفعل في أوضاع محفوفة بالمخاطر بسبب النزاعات التي طال أمدها.

وتحدث تلك الحالة المؤسفة على الرغم من نداءات المجتمع الدولي التي تطالب بزيادة الشفافية في مبيعات الأسلحة العسكرية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشهد أيضاً عمليات شراء للأسلحة والذخائر في جميع أنحاء العالم، حيث يتعرض البائعون غير المتعاونين لضغوط سياسية هائلة، حتى أنها تتطوي على ابتزاز مباشر وتهديدات. وفي ذلك السياق، يكتسي تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وجدول أعمال أفريقيا لإسكات البنادق، أهمية قصوى، وهناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم في هذه المسألة. ونعتقد أن منع انتهاكات الاتفاقيات والأنظمة المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية يشكل مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أقدم بعض الاقتراحات الملموسة بشأن الطريق المحتمل للمضي قدماً.

أولاً، في إطار برنامج العمل، من المهم أن يتحكم كل منا في نظمنا الوطنية لتخزين الأسلحة وإدارتها بغية تجنب وقوع الأسلحة

لقد اجتمعنا لمناقشة موضوع نقل الأسلحة في العام الماضي، وفي ذلك الوقت شجبنا كون أن الحرب في أوكرانيا قد استمرت لمدة ستة أشهر بالفعل (انظر S/PV.9127). وبعد أكثر من ستة أشهر، عدنا إلى هذه القاعة لمناقشة موضوع مماثل بينما تستمر الحرب بلا هوادة، بترسانات أكبر وخسائر إنسانية متزايدة. وتعتقد البرازيل اعتقادا راسخا أن التدفق المتزايد للأسلحة إلى الصراع في أوكرانيا لن يؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من العنف ولن يساعد على إنهائه. وبينما ينبغي أن تخضع صادرات الأسلحة لأنظمة ومبادئ توجيهية صارمة، ينبغي ألا نغفل عن تفاصيل الصورة الكاملة. وما زلنا نؤمن إيماننا راسخا بأنه لا بديل عن التفاوض على وقف إطلاق النار كخطوة أولى نحو حل الأزمة الحالية. ويجب أن نعمل أكثر من مجرد الالتزام بالقواعد التي تحد من الضرر الناجم عن الأسلحة في حالات النزاع - يجب أن ننخرط في دبلوماسية استباقية لإنهاء النزاعات حيثما وجدت ومنع حدوثها حيثما يحتمل. هذا هو دورنا الرئيسي في المجلس، وهو دور يجب أن نتعلم من جديد على وجه الاستعجال كيفية أدائه.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وأرحب كذلك بالتوصيات القيمة التي قدمتها. وتمشيا مع سيادة القانون بين الدول، فإن أي انتهاك للاتفاقات التي تنطوي على جوانب السلم والأمن أو تحديد الأسلحة أو نزع السلاح أو عدم الانتشار يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بانتهاك الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في مذكرة بودابست. وهذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة ونظم الجزاءات التي تحظر تصدير الأسلحة أو نقلها. والأسوأ من ذلك، أن هذا هو الحال فيما يتعلق بصادرات الأسلحة إلى البلدان المشاركة في أعمال قتالية أو احتلال عسكري انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن ينضم إلى الجهود المتعددة الأطراف بتصميم أكبر لضمان ألا يؤثر المنتجون والمصدرون الرئيسيون للأسلحة

وفي الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها بنزع السلاح العالمي وإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بغية كفالة السلام والأمن الدوليين وحماية الأرواح البشرية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة موزامبيق على رئاستها الممتازة خلال الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أتمنى لروسيا رئاسة مثمرة وناجحة خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية اليوم وعلى عملها الدؤوب بشأن ملف نزع السلاح. ويرحب وفدي بمشاركة ممثلي بيلاروس وإندونيسيا وبولندا وجنوب أفريقيا والمكسيك ولبنان والهند في هذه الجلسة.

والبرازيل، بوصفها طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، تلتزم بمجموعة المبادئ التي تحددها. وهي ملزمة للدول الأطراف في المعاهدة وتوفير مبادئ توجيهية قيمة لعمليات نقل الأسلحة عموما. أولا، تبرز المعاهدة أهمية احترام وضممان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الأهداف العسكرية أو الشواغل الأمنية. ثانيا، تحث الدول على تنظيم تجارتها في الأسلحة من خلال نظم فعالة للمراقبة الوطنية بغية منع تحويل وجهتها. وينبغي أن تخدم تلك المبادئ أهداف تعزيز العمل المسؤول في الاتجار بالأسلحة، وبناء الثقة، والحد من المعاناة الإنسانية، والإسهام في السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ومما يشجع البرازيل الجهود التي بذلت مؤخرا في الجمعية العامة لتحسين إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، مثل الجهود التي بذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. وقد أحرزنا تقدما في المناقشات المتعلقة بوسم الذخائر وتعقبها، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في الحد من تحويل الذخيرة وتحسين الرقابة على استخدامها في مناطق النزاع. واعتماد مجموعة من الالتزامات السياسية خلال دورتنا المقبلة من شأنه أن يعزز أوجه التقدم تلك وأن يحقق قدرا أكبر من الاستقرار والقدرة على التنبؤ في إدارة الذخيرة.

القانون الدولي الإنساني. وترفض إكوادور الذخائر العنقودية عموماً، ولا سيما استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان، وأي إنتاج أو تصدير أو استخدام للأسلحة لا يمكن فيه احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وقبل أن أختتم بياني، ينبغي أن أشدد على قلقنا لكون أن الإنفاق العسكري العالمي في عام 2022 تجاوز تريليوني دولار، وأنه في سياق العدوان العسكري على أوكرانيا، سيزداد هذا الاتجاه سوءاً في عام 2023. ونحث الاتحاد الروسي على إنهاء احتلاله العسكري وأعماله العدائية ضد أوكرانيا. وترفض إكوادور العنف المسلح والعسكرة والتركيز على التسليح، بينما تعترف بشكل لا لبس فيه بحق الشعوب في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51 منه.

أخيراً، ينبغي أن يسترشد المجلس بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين (S/2021/839). ونأمل أن يتناول التقرير القادم بالتفصيل التدابير التي ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

بما أن هذه أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن لهذا الشهر، أود، كما فعل زملاء آخرون قبلي، أن أشكر موزامبيق على ترؤسها أعمالنا بقدر كبير من الفطنة والمهنية في شهر آذار/مارس. ويحدوني وطيد الأمل في أن يسير عملنا بشكل طبيعي خلال هذا الشهر على الرغم من أننا في وضع غير عادي وفي ظروف مجهولة. إن هذا التناقض يبعث على القلق الشديد: فالبلد نفسه الذي ارتكب انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول هو نفسه الذي يترأس الهيئة المسؤولة عن السلم والأمن. فذاك البلد لم يدخر جهداً - بالرغم من أنه عضو دائم في مجلس الأمن - لتقويض السلم والأمن وتعريض العالم للخطر. وبما أن هذا أمر لم يسبق له مثيل فلا غرو أن يساور القلق الدول الأعضاء في

التقليدية صناعاتهم على حساب الاستقرار العالمي. ولا تزال الأسلحة التقليدية أحد الأسباب الرئيسية للوفيات والإصابات في العالم. فهذه الأسلحة تؤدي إلى تفاقم النزاعات وتغذي الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتقوض الأمن في المناطق الحدودية، وتؤجج العنف في المناطق الهشة، وتضعف المناطق المستقرة تقليدياً. وهي تقوض السلام والأمن، كما أن لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات.

ولذلك، سنتظّل إكوادور قلقة دائماً إزاء التحديات التي تواجه السلام والأمن التي يشكلها تكديس الأسلحة النارية المزعزعة للاستقرار وتدفقها غير المقيد، بما في ذلك التدفقات الواسعة النطاق للأسلحة والذخائر إلى أي حالة من حالات النزاع المسلح. وفي كل حالة من هذه الحالات، نشعر بالقلق إزاء مخاطر التحويل والانتشار والتصدير، ونسلم بأن تدابير التصدي لتلك المخاطر أساسية، بما في ذلك، بالطبع، تدابير مراقبة الصادرات، وهي تدابير أساسية. ويجب على الدول، لدى ممارسة هذه التدابير، أن تمتثل للمسؤوليات الناشئة عن التزاماتها الدولية، فضلاً عن الالتزامات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعزز جهوده لدعم الإدارة المتكاملة للأسلحة والذخائر كدعم مركزي للحد من العنف في العالم. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري أن يدعم المجلس الجهود الرامية إلى تنفيذ وتعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلاً عن الصك الدولي للتعقب، في جملة أمور. وقد حان الوقت لتنشيط الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للقرار 2220 (2015)، الذي يأخذ في الاعتبار جميع المحاور المتعددة القطاعات، فضلاً عن الحاجة إلى التأزر داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والذي يغطي أيضاً مسألة ضوابط التصدير. ولا بد من ضمان تركيز جهود مراقبة الصادرات على ضرورة حماية السكان المدنيين وأرواح الأفراد وسلامتهم.

ويساور إكوادور القلق إزاء استمرار إنتاج وتصدير الأسلحة ذات الآثار العشوائية على السكان، التي يتنافى استخدامها مع قواعد

مرة أخرى أهمية إجراءات حظر الأسلحة وتنفيذها بواسطة جميع الدول الأعضاء. ونشجع الدول على تعزيز قدراتها على الرصد وإنفاذ عمليات حظر الأسلحة، وأخيراً، دعم عمل أفرقة خبراء الأمم المتحدة. ونشدد على أهمية التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الاتجار بالأسلحة وتحويلها.

في الختام، نعتقد أن تدابير الشفافية من قبيل ضوابط تصدير الأسلحة، تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول. إن الثقة المتبادلة عنصر أساسي في الدفاع عن مبادئ تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزها. فه تساعد في صون النظام الدولي القائم على القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

غونغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى روسيا بتهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونؤكد لكم ولزملائكم دعم الوفد الصيني، سيدي، في الاضطلاع بمسؤولياتكم. أود أيضاً أن أهنئ موزامبيق على رئاستها الناجحة للمجلس خلال شهر آذار/مارس.

أود أن أشكر روسيا على المبادرة التي اتخذتها بعقد جلسة اليوم وأن أعرب عن امتناننا للممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

حالياً، يتسم المشهد الأمني الدولي بتغيرات واضطرابات متشابكة حيث اشتد التدافع الجيوسياسي بينما يستمر تضائل الأمن العالمي. ونشهد في هذا السياق زيادة في حجم تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي وزيادة في سباق التسلح الإقليمي علاوة على زيادة صادرات الأسلحة بطريقة غير مسؤولة. عليه فإن السلام والأمن الدوليين يواجهان مخاطر وتحديات هائلة.

أولاً، ترى الصين أنه يجب التنفيذ الفعال للصكوك القانونية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية. ولأجل تنظيم تجارة الأسلحة بذل المجتمع الدولي جهوداً دؤوبة على مدى سنوات عديدة لوضع وصياغة عدد من الصكوك الهامة بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الأمم المتحدة والرأي العام في جميع أنحاء العالم. إننا في هذه القاعة نضطلع بمسؤوليتنا - بصفتنا عضواً في المجلس - فيما يتعلق بالنظام الداخلي الذي يحكم هذه الهيئة، ولا يسعنا بأي حال من الأحوال منح أهلية أخلاقية للرئاسة الحالية.

فألبانيا تولي أهمية كبيرة لصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على هذه الصكوك فضلاً عن زيادة تعزيزها. إن معاهدة تجارة الأسلحة تسلم بالمصالح المشروعة للدول في نقل الأسلحة. وبالتالي فإن التنفيذ الأمين للمعاهدة واجب إنساني لمنع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

لكننا للأسف نشهد اتجاهاً مثيراً للقلق نتيجة لتصل عدد من الدول من التزاماتها. فمن أكثر الأمثلة إثارة للقلق السياسة التي تنتهجها إيران التي تسعى بأفعالها - بما في ذلك النقل غير المشروع للأسلحة إلى وكلائها في المنطقة وإلى بلدان أخرى - إلى تقويض السلم والأمن. وقد أكدنا أيضاً، أكثر من مرة في هذه القاعة أحدث السياسات التي انتهجتها روسيا باستخدامها الأسلحة المشتراة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران - في انتهاك لقرارات مجلس الأمن - لتأجيج حربها غير المشروعة على أوكرانيا وتدميرها.

كما تروج الأسلحة الصغيرة غير المشروعة العنف المسلح والنزاعات والجريمة المنظمة والإرهاب العالمي. وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والمصالحة والأمن والأمان والاستقرار والتنمية المستدامة. إننا نؤيد إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها صكاً حاسماً وقادراً على تخفيف المخاطر. عليه ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المستوردة والمصدرة ودول المرور العابر الرئيسية للأسلحة إلى الانضمام إلى المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير. ونشجع أيضاً التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب اللذين يشكلان الإطار الرئيسي للتدابير الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونؤكد

ولا سيما القوى العسكرية الكبرى، إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية واعتماد سياسات مسؤولة لتصدير الأسلحة والتوقف عن استخدام صادرات الأسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. في هذا الصدد، فإن مضمّن إلى الإشارة إلى أن لدى قوة عسكرية عالمية معينة نظاما متساهلا لتصدير الأسلحة لدرجة أنها نقلت منتجات عسكرية إلى جهات غير حكومية على أساس طويل الأجل. كما انسحب ذلك البلد من معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2019. وقد بلغت صادرات ذلك البلد من الأسلحة في عام 2022 ما يقرب من 40 في المائة من الإجمالي العالمي، وتلك هيمنة بالفعل. بل يتعاون ذلك البلد مع شركاء أجانب في منظومات الغواصات النووية علاوة على نقل اليورانيوم عالي التخصيب الذي يستخدم في صنع الأسلحة. وقد نكث ذلك البلد بالالتزامات التي قطعها في البيانات الدبلوماسية، وتحدي سيادة بلدان أخرى، وتواطأ مع القوى الانفصالية، وزاد مبيعات الأسلحة. وكل هذه الأعمال توجع المواجهة، وتؤدي إلى عدم الاستقرار، وتهض بأجندة جيوسياسية، وتثير التوترات. يجب مقاومتها.

رابعا، يجب أن نعزز بقوة بناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام. في نيسان/أبريل الماضي، اقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة أمنية عالمية. إنها تدعو إلى أن تلتزم جميع البلدان بمفهوم أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، وأن تتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وأن تبني عالما يسوده السلام الدائم والأمن الشامل من خلال الجهود المشتركة.

وتوجه تلك المبادرة أيضا عملية تحديد الأسلحة التقليدية ومراقبة تصدير الأسلحة. وينبغي لجميع البلدان، ولا سيما الدول العسكرية الكبرى، أن تكون قدوة يحتذى بها، وأن تضع في اعتبارها مفهوم السلام والتعاون، الذي يمثل الأمن للجميع بتحويل السيوف إلى محاريث، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة والتفكير القائم على تحقيق مكسب على حساب خسارة الطرف الآخر، وإيلاء الاهتمام للشواغل الأمنية المشروعة لبعضها البعض، والسعي إلى الحفاظ على التوازن العسكري والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد العالمي، والإسهام المشترك في الزخم الإيجابي لتعزيز السلام والاستقرار في العالم والمنطقة.

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب ومعاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. كما وُضعت ترتيبات هامة أخرى مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دعمها الفعال للأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي لتحديد الأسلحة التقليدية، وتنفيذ التزاماتها التعاقدية بصورة كاملة ونزيهة إلى جانب تعزيز عالمية وفعالية المعاهدات ذات الصلة، فضلا عن الاستفادة الكاملة من الآليات ذات الصلة مع العمل على تحسينها باستمرار بغية تعزيز ضوابط تصدير الأسلحة بصورة تتسم بالكفاءة. لقد سبق لمجلس الأمن أن أجرى مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعطي جلسة اليوم التي تعقدها روسيا زخما جديدا لهذه المناقشات على مستوى المجلس.

ثانيا، من الضروري إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لأثر تصدير الأسلحة على حالات النزاع وما بعد النزاع. إن استمرار التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية إلى المناطق المنكوبة بالحروب ومناطق النزاع يرقى إلى مستوى صب الزيت على النار ما يؤدي إلا إلى تأجيج القتال واستمراره. وبمجرد انتهاء الحروب غالبا ما يستمر تداول هذه الأسلحة محليا فتؤدي بحياة الأبرياء وتسبب أضرارا كبيرة.

كما تذكرنا الأحداث المأساوية في أفغانستان والعراق بأنه يجب معالجة نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع بطريقة أكثر مسؤولية، وخاصة عن طريق التنفيذ الفعال لشهادات المستخدم النهائي والاستخدام النهائي لهذه الأسلحة. في الوقت نفسه يتعين علينا أيضا تصميم جزاءات المجلس بالدقة المطلوبة. وبينما ننفذ عمليات حظر الأسلحة ذات الصلة ينبغي أن نكفل تلبية احتياجات البلدان المعنية فيما يتعلق بدفاعها الوطني وبناء جيوشها. بالإضافة إلى ذلك، يجب بذل الجهود لمنع حصول الجماعات المسلحة غير المشروعة والإرهابيين على الأسلحة.

ثالثا، من الضروري أن نقف بحزم في معارضة استخدام صادرات الأسلحة لخدمة المصالح الذاتية الجيوسياسية. وندعو جميع البلدان،

أسلحة إيرانية وكورية شمالية إلى روسيا، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن نقل الأسلحة انتهاكا لقرارات مجلس الأمن غير قانوني ولا يجب التسامح معه أبداً. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الجهود الرامية إلى التحقيق في هذه الحالات وتوضيحها لضمان التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

واليابان ملتزمة أيضاً بتعزيز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام 2001، ودعم التعاون والمساعدة الدوليين في ذلك المجال. وكجزء من ذلك الجهد، ما فتئت اليابان، بوصفها من مقدمي مشروع القرار مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، تقدم مشاريع قرارات سنوية للجمعية العامة منذ عام 2001، اتخذ آخرها بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر الماضي (القرار 71/77). وأشكر جميع الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت اليابان مساهما استباقيا في المرفق الاستئماني لكيان إنقاذ الأرواح، الذي يعمل الآن في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ويساعد الدول الأعضاء في التصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وتؤكد اليابان من جديد التزامها الراسخ بتعزيز التنظيم الفعال للأسلحة التقليدية ومكافحة عمليات نقلها غير المشروعة.

أود الآن أن أنتقل إلى نقطتي الثانية. فيما يتعلق بالشواغل المزعومة بشأن نقل معدات دفاعية إلى أوكرانيا، يجب أن ننظر إلى السبب الأساسي للمسألة - عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي شجبهته الجمعية العامة بأشد العبارات في قرارها دإط-1/11.

وتكرر اليابان إدانتها للعدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات. إن أعمال روسيا انتهاك واضح وصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان. ومن المفارقات أن روسيا، التي كانت مترددة في تأييد معاهدة تجارة الأسلحة على الرغم من الدعوات الدولية المتكررة، تتهم دولاً أخرى بانتهاك المعاهدة.

لقد اتبعت الصين دائماً نهجا حكيما ومسؤولا إزاء صادرات الأسلحة. ولا تتعاون الصين في تجارة الأسلحة التقليدية إلا مع الدول ذات السيادة ولا توفر الأسلحة للأطراف الفاعلة من غير الدول. ونطلب صراحة إلى حكومات البلدان المتلقية لمنتجات عسكرية أن تقدم شهادات المستعمل النهائي وشهادات الاستخدام النهائي وأن تلتزم بعدم نقل الأسلحة المستوردة من الصين إلى أطراف ثالثة بدون موافقة الصين. إن انضمام الصين إلى معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2020 والتزامها بعملية التصديق على الانضمام إلى بروتوكول الأسلحة النارية يجسدان تصميم الصين وإخلاصها في التمسك بقوة بعملية الحد من الأسلحة المتعددة الأطراف للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة جهوده الدؤوبة لبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن الشامل ولتعزيز مجتمع يكفل للبشرية مستقبلا مشتركا.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة

الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة.

أولاً، أود أن أتطرق إلى أهمية تنظيم الأسلحة التقليدية بشكل عام. تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين الناجم عن الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها بلا ضابط يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار والإرهاب، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وتحض اليابان جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال والجاد للاتفاقات والالتزامات الدولية المتعلقة بمراقبة الأسلحة التقليدية ونزعها. على سبيل المثال، فإن معاهدة تجارة الأسلحة اتفاق تاريخي لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ويصادف 2 نيسان/أبريل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

وبالإضافة إلى المعاهدات، تفرض قرارات مجلس الأمن التزامات على الدول الأعضاء. وهناك مخاوف متزايدة بشأن تقارير عن نقل

للدفاع عن النفس والاتجار بها وحيازتها، مع التصدي في الوقت نفسه لمخاطر الاتجار غير المشروع والتحويل. وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصك التعقب الدولي التابع له عنصران في ذلك الإطار داخل هذه المؤسسة. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تيسير مواصلة تطوير الإطار لتحسين التنظيم ومعالجة الثغرات. وفي غضون ذلك، يواصل مجلس الأمن النظر في النقل غير المشروع للأسلحة والمعدات العسكرية ومناقشته فيما يتصل بمكافحة الإرهاب وفي بعض السياقات الخاصة ببلدان محددة.

وعلى الرغم من الخطوات التي قطعت، لا تزال هناك تحديات في تنظيم الأسلحة. ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، وهي ما لا يزال يتعين عمله في هذا المجال. تتطلب الجهود الرامية إلى زيادة فعالية تحديد الأسلحة تركيزاً قوياً على نظم اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، وهو أمر أساسي لتحقيق ضمانات بالألا ينتهي المطاف بالأسلحة التي يجري تسليمها بحسن نية في عمليات نقل مشروعة إلى الأيدي الخطأ، ولا سيما أيدي الإرهابيين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نشدد على أهمية ضمان إدارة مخزونات الأسلحة بعناية. ويهدد الاقتتار إلى تحديد فعال للأسلحة سلامة وأمن السكان عموماً. ولكن عادة ما تكون النساء والفتيات أول من يعاني من الآثار السلبية لانتشار الأسلحة دون ضوابط، وغالباً ما يزيد من تعرضهن للعنف الجنسي.

ولا يمكننا أن نعالج الأثر المززع للاستقرار الناجم عن الانتشار غير المشروع للأسلحة دون الإشارة إلى أسلحة الدمار الشامل. تشكل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية بعضاً من أهم وأكبر التهديدات الوجودية لبقائنا. وعلى الرغم من أن أداء الصكوك الدولية التي تنظم هذه الأسلحة قد نوقش منذ أمد بعيد داخل هذه القاعة وخارجها، فإنه لا بد من تعزيز المشاركة والإنفاذ. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بتنظيم أسلحة الدمار الشامل، والامتنال لجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وإلى أن يتم ذلك، سيظل هذا الخطر المحدق جاثماً فوق رؤوسنا.

إن دعم المجتمع الدولي لوقف العدوان مشروع تماماً من حيث صون السلم والأمن الدوليين وإنهاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في أوكرانيا. وعلى النقيض من ذلك، لا ينبغي لأي دولة أن تدعم العدوان الروسي.

وينبغي لروسيا ألا تسيء استخدام منصبها كرئيس لمجلس الأمن لصرف الانتباه عن أعمالها.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أعرب عن خالص التقدير لموزامبيق وأن أهنئها على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في الشهر الماضي. وأتمنى نفس الشيء للاتحاد الروسي لدى توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

في السنوات الأخيرة، شهدنا ارتفاعاً مقلقاً في التوترات الجيوسياسية. وقد عكست هذه الاضطرابات زيادة عالمية في الإنفاق العسكري، الذي وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2,1 تريليون دولار في العام الماضي. ويمكن أن يرتفع هذا الرقم أكثر إذا استمرت الثقة بين الدول الكبرى في التآكل.

إن حق الدول في تطوير قدراتها الأمنية والدفاعية للدفاع عن نفسها تخففه المخاطر والمسؤوليات على حد سواء. ولا غنى عن وجود قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمن الدول وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن انتشار الأسلحة محفوف بعواقب غير مقصودة ويشكل تهديدات كبيرة للسلم والاستقرار الدوليين.

وأود اليوم أن أتكلّم عن هذا الموضوع بطريقتين: أولاً، بالاعتراف بما تم إنجازه، وثانياً، بتقديم آراء بشأن ما لم نفعله بعد.

أولاً، من المفيد التذكير بالخطوات الكبيرة التي قطعت حتى الآن في إدارة عمليات نقل الأسلحة وفقاً للقانون الدولي. لقد تضافرت الدول، بما في ذلك داخل هذه المؤسسة، لوضع معايير دولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتصنيع الأسلحة التقليدية والأسلحة اللازمة

تجارة الأسلحة وحالة انعدام الأمن في عدة أجزاء من العالم. لقد أدت انتهاكات الأنظمة الوطنية المتعلقة بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى انتشار الأسلحة وإلى تفاقم النزاعات. كما أنها أدت إلى تهديدات كبيرة للأمن الوطني في العديد من الدول. والواقع أنه بالإضافة إلى عواقب تحويل الوجهة التي كانت لها آثار ضارة بشكل خاص على القارة الأفريقية، فإن الإجراءات المضادة ضد تكديس المتنافسين الاستراتيجيين للترسانات العسكرية كانت لها أيضاً آثار اجتماعية واقتصادية عالمية سلبية. لذلك ليس من المستغرب أن نرى أنه كان هناك نمو هائل لتجارة الأسلحة والمعدات العسكرية في السنوات الأخيرة. وكما يشير تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2022، فقد وصل الإنفاق العسكري العالمي في عام 2021 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2,1 تريليون دولار، كما ذكرت وفود أخرى في وقت سابق.

وعندما يستعرض المرء اتجاه التدفق الدولي للأسلحة التقليدية ونزعاته وارتفاعه المفاجئ بين عامي 2018 و 2022، فإن النتائج مثيرة للاهتمام، وترتبط ببعض النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم وتتجلى في نزاعات شاركت فيها أيضاً جهات فاعلة من غير الدول، مثل الميليشيات السياسية والمجرمين والجماعات الإرهابية. وإذ تؤكد حق كل دولة في استخدام القوة بصورة مشروعة داخل أراضيها، مع مراعاة حقوق مواطنيها، فإننا نوضح أيضاً أن تدفق الأسلحة إلى أي حالة نزاع يؤدي إلى تفاقم ذلك النزاع. وبغية التصدي للمخاطر المرتبطة بهذه الانتهاكات، نود أن نطرح ثلاث نقاط إضافية موجزة.

الأولى هي أن البلدان المصدرة، ولا سيما الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة، تحتاج إلى تعزيز الأنظمة لجميع جوانب عمليات مراقبة الصادرات، مدعومة بإجراءات فعالة للرصد والإنفاذ لتحسين الامتثال. وإذ نشدد على مسؤولية المصدرين الرئيسيين، وأربعة منهم أعضاء دائمون في المجلس، فإننا نشدد أيضاً على أهمية الصكوك والمعاهدات الدولية الرامية إلى منع حيابة الأسلحة التقليدية وانتشارها وإساءة استخدامها بصورة غير مشروعة. وفي ذلك الصدد، من المؤسف أن أهم بلدين من بين البلدان الخمسة الرئيسية المصدرة للأسلحة قد اختارا

ربما تكون الأسلحة حقيقة واقعة في العالم الذي نعيش فيه، ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة لن تملّ أبداً من الدعوة إلى الوسائل السلمية، بما في ذلك الدبلوماسية، لحل النزاعات ووقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم. وقبل بلوغ تلك اللحظة وقبل إسكات البنادق، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من المخاطر المرتبطة باستخدام الأسلحة ونقلها في جميع أنحاء العالم. وقبل كل شيء، تجري مناقشتنا اليوم في وقت لا تلبى فيه الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتنمية الطويلة الأجل على نحو كاف. لذلك ينبغي لنا أن نتذكر أن كل دولار ينفق على السلاح يُنقص دولاراً واحداً مما هو متاح لتمويل المدارس والمستشفيات والخدمات العامة ونفس المؤسسات التي تعزز السلام والأمن الدوليين.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة

موزامبيق على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في الشهر الماضي، وبالإعراب عن تمنياتي لكم ولوفدكم، سيدي، بالتوفيق وبرئاسة ناجحة. كما أتقدم لوفدكم بالشكر على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وللممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. وبقدر ما ينبغي للعالم المثالي أن يركز بقوة على ثقافة السلام، فإن الواقع هو أن فترات قليلة جداً من تاريخ البشرية كانت خالية من العنف والحرب. وعلى مدى القرن الماضي وما بعده، شكل ذلك الواقع القانون الدولي والقواعد المتفق عليها عموماً التي تهدف إلى تخفيف أثر النزاعات والحروب على تطلعننا إلى مجتمعات مستقرة وسلمية. وكما أصبحنا ندرك من جراء الحربين العالميتين، ينبغي ألا تستخدم أدوات الحرب والعنف في الخارج، إلا لأغراض الأمن الجماعي أو الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وبوصفنا بلداً، واتساقاً مع آراء محكمة العدل الدولية، فإننا نتمسك بالقواعد المتأصلة للدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي العرفي، التي تنص على أن الدفاع عن النفس يجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً مع العدوان.

وقد اختار البعض إقامة صلة بين الإنفاق العسكري المرتفع وأمنهم القومي. ونحن، من جانبنا، لا نغفل عن العلاقة المتبادلة بين

أن تلك الأداة تتطلب إعادة تقويم لضمان ألا تقوض عمليات حظر الأسلحة الجهود المشروعة التي تبذلها الدول للدفاع عن أراضيها، بل تستهدف بدلاً من ذلك الجماعات المسلحة وغيرها من الجماعات التي تستغل ترتيبات التجارة والنقل المبهمة التي كثيراً ما تقيد أيضاً أولئك الذين سعوا إلى الخروج من الحرب. ويجب أن يوسع ذلك الفهم نطاق آثار الجزاءات لتشمل أولئك الذين يصنعون أدوات العنف هذه، وينبغي أن يكونوا مسؤولين عادة عن كيفية الاتجار بمنتجاتهم واستخدامها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه بينما لا ترى غانا أي حظر في الميثاق ضد الدول الأعضاء التي تمتلك أسلحة تقليدية وتستخدمها دفاعاً عن سلامتها الإقليمية، فإننا نرى أيضاً أن تلك الأسلحة لا يمكن أبداً أن تحسم النزاع بشكل دائم، بغض النظر عن أعدادها وفعاليتها. ويظل الحوار والدبلوماسية السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لأي نزاع.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أجد لزاماً علي أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها اليوم بعض الممثلين والتي وجهوا فيها اتهامات لا أساس لها إلى روسيا. إن الغرض من مناقشة اليوم ليس مناقشة الحالة في أوكرانيا وخطر استمرار تدفق الأسلحة هناك. فقد أجرينا تلك المناقشة بشكل منتظم وقدمنا الحقائق ذات الصلة. وكنا نأمل اليوم في إجراء مناقشة موضوعية غير مسيسة بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى بشأن المخاطر الملموسة الناجمة عن انتهاكات الاتفاقات الدولية التي تنظم توريد المعدات العسكرية. فوجود هذه المخاطر أمر واضح، وبالتأكيد ليس خطأنا أن سياسة الدول الغربية بشأن الأزمة الأوكرانية تظهر ذلك بوضوح.

وقد أشرنا بالفعل إلى أن الاتهامات المتعلقة بتوريد هذه المعدات إلى روسيا بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن لا أساس لها من الصحة، على عكس الحالات المحددة لانتهاكات الدول الغربية للاتفاقات القائمة. ولم تقدم كييف ولا داعموها أدلة على اتهاماتهم

عدم الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ونحثهما على إعادة النظر في قرارهما، ونشدد بصفة خاصة على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة بغية تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع تحويلها. وبصفتنا دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نود أن نسلط الضوء على المادتين 6 و 7 من المعاهدة اللتين تحظران صراحة عمليات نقل الأسلحة التي تتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية أو تسهم في ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وبعض جرائم الحرب.

ثانياً، تعتقد غانا أن زيادة الشفافية في إطار التعاون الدولي ضرورية للحد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين من إنتاج وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية. وإذ تضع في اعتبارها ذلك الشاغل في القارة الأفريقية، فإن تدابير نزع السلاح الإقليمية - مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة؛ وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها؛ والبروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - تهدف إلى ضمان الشفافية في عمليات نقل الأسلحة بغية تمكين الدول من تحديد الأسلحة التقليدية وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وذلك أمر حاسم لمكافحة تحويل وجهة هذه الأسلحة ومنع حيازتها من جانب المستخدمين النهائيين غير المأذون لهم، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. ونحث على بذل المزيد من الجهود العالمية في هذا الاتجاه ونؤكد من جديد أهمية التنفيذ الفعال لمعاهدات مثل معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبروتوكول الأسلحة النارية؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المتعلق به؛ واتفاقية الألغام المضادة للأفراد؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

ثالثاً، ما فتئ المجلس منهمكاً، من خلال أداة الجزاءات، في الجهود الرامية إلى منع تدفق الأسلحة إلى أطراف النزاع وأماكنه. بيد

التأسيسية للاتحاد الأوروبي والالتزامات بموجب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأهداف سياسة المرفق نفسه. فماذا يعني ذلك غير أنه انتهاك سافر للالتزامات، ناهيك عما ينم عنه من نية خبيثة؟

ونود كذلك أن نوجه الانتباه إلى أن مسألة تزويد كييف بالأسلحة قد اكتسبت الآن بعدا استراتيجيا، حيث إن قائمة المعدات العسكرية آخذة في التزايد، مما يعني أن بعض الدول في هذه الحالة تحديدا لا تنتهك التزاماتها فحسب، بل لا تضع أي حدود معقولة لنفسها على الرغم من الخطر الجسيم للغاية المتمثل في تصعيد الأزمة في أوكرانيا. والأمر على العكس من ذلك، فالغرب لا يهتم بإنهاء الأزمة في أوكرانيا. إنه يريد إطالة أمدتها ويعترف بذلك دون شعور بتأنيب الضمير.

إن البلدان الغربية ما برحت تتجاهل باستمرار ما يسمى بمفهوم السلوك المسؤول الذي تروج له هي نفسها عندما يتعلق الأمر بتعزيز مصالحها الخاصة في مختلف مناطق العالم. والأمثلة كثيرة. وتترك الولايات المتحدة وحلفاؤها جيда العواقب الوخيمة لاستخدام الذخائر السامة الخارقة للدروع التي يُستخدم فيها اليورانيوم المنضب بفضل غزوه ليوغوسلافيا والعراق، ولكن ذلك لم يمنع لندن من الإعلان عن خطط لإرسال ذخائر من هذا النوع إلى كييف. ولا يشكل نقل معدات عسكرية إلى سلطات كييف، التي لا تستطيع مواصلة رصد نقلها، سلوكا مسؤولا. وقد أثارت البلدان الغربية نفسها هذه المسألة ومن المفترض أنها اتخذت خطوات لتعزيز الرقابة على توزيع ما يسمى بالمساعدات العسكرية. ومع ذلك، فإن محاولات إجراء مراجعة من خلال كونغرس الولايات المتحدة بشأن المساعدات المقدمة إلى كييف لم تحظ بأي دعم. وفي 28 شباط/فبراير، اضطر روبرت ستورتش، المفتش العام لوزارة الدفاع، للاعتراف بأن واشنطن تلقت تقارير عن سوء استعمال الأسلحة المقدمة إلى نظام كييف. وفي الوقت نفسه، فإن أسواق السلاح الموازية تفيض بالفعل ويتواصل تجديد مخزونها، بما في ذلك بأسلحة غربية الصنع لم تُستخدم في القتال من قبل.

وقد أشرنا بالفعل إلى مخاطر إدماج المجمع الصناعي العسكري في الحكومات الوطنية. وليس سرا أن الأموال الطائلة التي يُفترض

سوى حجج من قبيل "من المرجح جدا"، تماما كما لم تتمكن أي من الهيئات المتخصصة المنشأة دعما للجنة ذات الصلة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تأكيد الآراء التي لا أساس لها التي سمعناها اليوم. ومع ذلك، يواصل عدد من الدول الغربية سوق هذه الحجج، كما رأينا اليوم. من الواضح أن واشنطن والدول التي تدور في فلكها لم يتمكنوا من التوصل إلى أي طرق أخرى لإخفاء دورهم في إثارة الأزمة في أوكرانيا وتأجيجها. وسنقدم الآن أمثلة ملموسة وواقعية تماما عن كيفية انتهاك الدول الغربية للالتزامات التي تعهدت بها في وقت سابق في سياق أوكرانيا.

ما فتئت روسيا، منذ فترة طويلة، توجه الانتباه إلى حقيقة أن الأسلحة التي تتدفق على نظام كييف سينتهي به المطاف في السوق السوداء وفي أيدي جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وهذا ما تؤكدته الحقائق الآن. فالأسلحة التي قدمتها البلدان الغربية تظهر الآن في مختلف الدول الأوروبية وتضاف إلى ترسانات الجريمة المنظمة، على نحو ما اعترف ممثلو الشرطة الأوروبية. وقد وجدت الأسلحة التي يزود الغرب أوكرانيا بها طريقها إلى جميع أنحاء العالم وسقطت بالفعل في أيدي المتمردين، وخاصة في أفريقيا، كما سمعنا جميعا في بيانات القادة الأفارقة. وتجاهل الموقعون على معاهدة تجارة الأسلحة ودول الاتحاد الأوروبي تماما التزاماتهم فيما يتعلق بتوريد الأسلحة إلى كييف، التي استمرت في استخدامها لقصف السكان المسالمين والبنية التحتية المدنية في دونباس لسنوات.

ولا يزال تدفق الأسلحة إلى كييف مستمرا. فخلال العام الماضي، بلغ إجمالي المساعدات العسكرية المباشرة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي 40 بليون دولار إلى جانب 12 بليون دولار من خلال الاتحاد الأوروبي. ولكن إلى جانب المساعدة المباشرة، هناك المزيد من المساعدات المخفية في صورة مساعدات عامة. وقدم جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، اعترافا جديرا بالملاحظة عندما قال مؤخرا إن ما يسمى بمرفق السلام الأوروبي يُستخدم لتمويل إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا، على الرغم من أن ذلك يشكل خرقا واضحا للاتفاقات

منظومات الأسلحة الأخرى. كما أن الأضرار التي تلحقها الأسلحة التقليدية بالبنية التحتية والمرافق الثقافية والتعليمية والدينية والصحية لها عواقب اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل. والحقيقة هي أن ضخ الأسلحة بلا داع ودون ضابط إلى الدول اليوم، حتى بذريعة نبيلة تتمثل في توفير الأمن وبناء القدرة الدفاعية، يوجج النزاعات المسلحة ويسهم في تكديس الأسلحة بشكل مزعزع للاستقرار. وهذا طريق مباشر يفرضي إلى عسكرة منطقة أو مناطق، ويسبب خلا عسكيا ويؤدي إلى تصعيد حدة التوترات. كما أن التكديس المفرط للأسلحة يزيد بشكل كبير من خطر تحويلها إلى الاتجار غير المشروع. فبشكل عام، تدخل معظم الأسلحة السوق السوداء من خلال التجارة القانونية. إن التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية تهيئ أرضا خصبة لنمو وتعزيز الهياكل الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعلى الرغم من مجموعة الأدوات واسعة النطاق التي وضعها المجتمع الدولي لمراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والتشريعات الوطنية السارية بالفعل لمراقبة الصادرات، فإن تلك الآليات لا تتجح دائما. فما هي إذن أسباب عدم فعالية الصكوك القائمة؟

السبب الأول هو الانتهاك المتعمد من جانب بعض الدول للاتفاقات القائمة ولقوانينها الوطنية المتعلقة بمراقبة الصادرات، وخاصة فيما يتعلق بالمستخدمين النهائيين وضوابط الاستخدام المستهدف في عمليات نقل الأسلحة.

والسبب الثاني هو التفسير الانتقائي لمعايير التصدير لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

ثالثا، هناك ثغرات في الصكوك المتعددة الأطراف ذاتها. فعلى سبيل المثال، لم تعالج على نحو كاف مسائل المواءمة والمراقبة فيما يتعلق بإعادة تصدير الأسلحة، وحظر نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول غير مأذون لها، وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معايير تقييم المخاطر الإنسانية، مما أوجد ثغرات في تحويل الأسلحة التقليدية إلى مستعملين نهائيين غير مأذون لهم، وبالتالي إلى الاتجار غير المشروع.

أنها تهدف إلى مساعدة أوكرانيا تتدفق إلى جيوب الشركات الغربية المصنعة للمعدات العسكرية، التي زادت أرباحها بنحو 50 في المائة منذ بداية النزاع في أوكرانيا، وفقا لتقديرات مختلفة. وحتى في كونغرس الولايات المتحدة، ذكر مايكل ماکول، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، أن 20 في المائة فقط من المساعدة المالية التي تقدمها واشنطن تذهب مباشرة إلى كييف، فيما يذهب نحو 60 في المائة منها إلى الأمريكيين. ومن الواضح أن توافق مصالح الحكومات ومنتجي الأسلحة يؤدي إلى إطالة أمد هذه النزاعات وغيرها بشكل مصطنع، والمدنيون هم من يعانون أشد المعاناة.

نود أن نعرب عن امتناننا للذين تعاملوا مع مناقشة اليوم بمسؤولية، على النحو الذي يليق بأعضاء مجلس الأمن. كما أننا ممتنون للدول التي تؤيد فكرة أن مجلس الأمن يمكن أن يناقش تدابير ملموسة لتحسين الحالة. ونأمل أن تنتهج البلدان الأخرى نهجا مسؤولا مماثلا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

خلال المناقشة، ورد طلبان إضافيان لأخذ الكلمة من إيران وباكستان وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم يكن هناك اعتراض من أعضاء المجلس، ومع مراعاة صيغة المناقشة المفتوحة، أدعو ممثلي إيران وباكستان إلى المشاركة في جلسة اليوم. أعطي الكلمة الآن لנائب وزير خارجية بيلاروس، معالي السيد يوري أمبرازيفيتش.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أهنيئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بدوركم الهام، سيدي الرئيس.

تفيد الأمم المتحدة بأن ربع مليون شخص يُقتلون بالأسلحة النارية في العالم كل عام. وليس من قبيل المصادفة أن توصف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنها نوع جديد من أسلحة الدمار الشامل. وقد أشار الأمين العام الأسبق كوفي عنان في أحد تقاريره إلى أن عدد القتلى جراء الأسلحة الصغيرة يتجاوز بكثير عدد القتلى بسبب

أنحاء المنطقة ووقوعها في نهاية المطاف في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول وإرهابيين. ونحن مقتنعون بأنه قريباً ستتقاع أسلحة الدول الغربية في أيدي المتطرفين وتستخدم ضدها. ونتفق في الرأي مع روسيا على أن هناك حاجة إلى تعزيز المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحديد الأسلحة غير المسيس. ونتفق أيضاً مع تأكيد غانا على أن جميع النزاعات يجري حلها في نهاية المطاف من خلال الدبلوماسية والمفاوضات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة موزامبيق على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي، وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على بيانها.

إن الارتقاء العالمي المستمر في الإنفاق العسكري أمر مثير للقلق. ونظراً لشح الموارد، فإن الزيادات في الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي غالباً ما تأتي على حساب التنمية الدولية. وأظهرت قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام زيادة في مبيعات الأسلحة لمدة سبع سنوات متتالية. في عام 2021، كانت قيمة مبيعات الأسلحة أعلى بعدة أمثال من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في نفس العام، وفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي الوقت الذي تكافح فيه أغلبية سكان العالم من أجل التعافي من جائحة وتواجه تحديات إنمائية مختلفة، فإن التناقض بين مبيعات الأسلحة والمساعدة الإنمائية الرسمية يبين أن أولويتنا كانت في غير محلها. وهذا أمر مثير للقلق حقاً، لا سيما في ضوء التوتر الجغرافي السياسي الحالي. نحن لا نريد تأجيج نزاع محتمل ربما يكون مستعراً - ناهيك عن الأثر المحتمل على السلم والأمن العالميين إذا وقعت تلك الأسلحة في أيدي الأثمة. ويمكن أن يؤدي تحويل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى زيادة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والإرهابيون والمنظمات الإجرامية. وبينما نشدد على الحقوق السيادية للدول فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والذخائر، يجب أن نكتف

وتعتمد بيلاروس نظاماً وطنياً متعدد المستويات لمراقبة الصادرات يمكن من منع تحويل السلع العسكرية إلى الاتجار غير المشروع منعاً فعالاً. في بلدنا، نولي الأولوية لمسألة الرقابة على إعادة تصدير المعدات العسكرية. ومن الشروط الأساسية لشهادات المستعمل النهائي وشهادات الاستيراد الدولية التي يقدمها الشركاء الأجانب الالتزام بعدم إعادة التصدير من دون موافقة بيلاروس المسبقة. وعند الضرورة، يجوز لنا أن نطلب من الدولة المستوردة التحقق من أن الأسلحة التي نوردها تستخدم بالفعل للأغراض المذكورة. ونعتقد أن تلك العناصر يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل نظام وطني للرقابة على الصادرات ومن الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وبغية التقليل من مخاطر تحول الأسلحة التقليدية في النهاية إلى تدفقات تجارية غير مشروعة، يلزم اتخاذ الخطوات التالية.

أولاً، يجب أن نقيّد تقيدا صارماً بالالتزامات الدولية والوطنية للرقابة على الصادرات، مع تجنب أي استثناءات تخدم المصالح الجيوسياسية الضيقة. وفي ذلك السياق، يجب على الأطراف أن تمتنع عن نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع، حتى وإن لم يفرض مجلس الأمن حظر أسلحة على تلك المنطقة تحديداً.

ثانياً، ينبغي تعزيز الترتيبات المتعددة الأطراف والتشريعات الوطنية القائمة، عند الاقتضاء، من خلال أحكام تفرض ضوابط إلزامية على إعادة تصدير المعدات العسكرية، بما في ذلك حظر إعادة تصدير هذه الأسلحة من دون موافقة خطية من المصدر الأصلي.

ثالثاً، ينبغي تكليف مجلس الأمن بالاستعراض المنتظم لمسألة نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع المسلح بغية ضمان عدم استخدامها لزيادة تصعيد هذه النزاعات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بيلاروس، التي تجد نفسها قريبة جداً من بؤرة الأحداث في أوكرانيا، لا يسعها إلا أن يساورها قلق مشروع إزاء الإجراءات التعسفية المستمرة التي تتخذها بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في تكثيف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا والعواقب المباشرة لهذه الإجراءات مثل انتشار تلك الأسلحة في جميع

تؤيد بولندا جميع أنظمة تحديد الأسلحة وتدابير الشفافية الرامية إلى الحد من خطر نشوب النزاعات العسكرية، وتمثل لها بشكل كامل. ونحن حريصون حقا على التعاون العالمي في هذا المجال، كما أثبتت المبادرات العديدة التي طرحها ويسرها بلدنا على مر السنين.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، نعتقد أن من المهم بوجه خاص أن يتصدى المجتمع الدولي لتحدي تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى المنظمات الإرهابية وجماعات المرتزقة الخاصة العاملة في بلدان أجنبية. إن أعمال هذه الجماعات ضارة للغاية بالسلام العالمي، ونشيد بالجهود القيمة المبذولة لمواجهة هذه الاتجاهات مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا.

من ناحية أخرى، واستنادا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، نحن مقتنعون تماما بأن أي بلد اعتدى عليه جاره له الحق في الدفاع المشروع عن النفس، بما في ذلك بالقوة العسكرية. وتقديم المساعدة لمثل هذا البلد ليست مقبولة فحسب، بل هي مدعومة بأدلة قانونية وصحيحة أخلاقيا. ومن الأمثلة على ذلك أوكرانيا، التي تخوض حربا عادلة وتدافع عن نفسها أمام عدوان وحشي تشنه روسيا. ونحن ندعم ضحية هذا العدوان من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والمالية والعسكرية، وسنواصل القيام بذلك حتى يُستعاد السلام العادل ويتحقق الامتثال للقانون الدولي ويُقدم الجناة إلى العدالة. وتقخر بولندا بأن تكون جزءا من الدفاع العالمي الجماعي عن النفس ضد المتعدي الذي يدوس على أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وهذا هو موقفنا لأن بولندا تبني سياستها الخارجية على أساس ضرورة كفالة السلام وتعزيز الأمن في منطقتنا، التي نريدها أن تكون خالية من الهيمنة والقمع والتهديدات الخارجية. ونريدها أن تكون مستقرة ومحمية من ويلات الحرب. ونحن حازمون في ما نقوم به لأن تاريخنا حافل بأمثلة عديدة على أهوال الحرب، بما فيها تلك التي كانت روسيا مصدرها.

ففي هذا العام، كما هو الحال في كل عام، في الأيام الأولى من شهر نيسان/أبريل، نحیی ذكری الحدث الأكثر مأساوية في تاريخ

التعاون الدولي لمنع تسريبها. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نعزز الجهود الجماعية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. ويجب دعم التنفيذ الكامل للآليات الدولية القائمة، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي علينا تنفيذ برنامج العمل بطريقة متوازنة وكاملة وفعالة، وفقا للقوانين واللوائح الوطنية. ومما له أهمية خاصة مسائل بناء قدرات البلدان النامية، وتبادل المعلومات، ومشاركة قواعد البيانات لدعم جهود التعقب.

ثانيا، ينبغي تعزيز الآليات الإقليمية لمعالجة الطابع العابر للحدود لتدفق الأسلحة. وقد ثبت تأثير تعزيز التعاون الإقليمي في ذلك الميدان، لا سيما في أفريقيا وغرب البلقان ومنطقة البحر الكاريبي. وتواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا سعيها إلى تنفيذ برنامج العمل. وأنشأت الرابطة أيضا فريقا عاملا معنيا بتهريب الأسلحة، يركز على التدريب وتبادل المعلومات. وتعزيز التعاون الإقليمي لبنة مهمة في الجهد العالمي لمكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية - وهو عنصر حيوي، بالنظر إلى أن المسؤولية عن التصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والذخيرة أو نقلها تقع في نهاية المطاف على عاتق فرادى البلدان. وتؤدي برامج بناء القدرات دورا مهما في هذا الصدد. وينبغي ألا تتبع برامج بناء القدرات هذه نهجا واحدا يناسب الجميع، بل ينبغي أن تركز بدلا من ذلك على الظروف والاحتياجات الفريدة لكل بلد. وإذا توفرت لجميع البلدان القدرات والأدوات الكافية، سنتمكن من التصدي لتلك التحديات على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدة وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة جدا.

الحاسمة في القضية عن المحققين البولنديين، وهي حطام الطائرة ومسجلات الرحلة. وبالإضافة إلى ذلك، مُنع المحققون أيضا من الوصول إلى بعض الشهود الرئيسيين. وقد يتساءل المرء: ما هو اللغز وراء تحطم الطائرة الذي يمنع روسيا من السماح بالوصول إلى تلك الأدلة الرئيسية؟

ولأسباب السالفة الذكر، أدعو روسيا من داخل قاعة مجلس الأمن إلى الإفراج عن الأدلة المفقودة وإعادة حطام الطائرة التابعة لبولندا بموجب القانون الدولي وإلى التعاون الكامل مع المحققين البولنديين بغية توضيح جميع ملابسات الكارثة التي تجسد تماما التاريخ المأساوي لمنطقتنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): بصفتي رئيس مجلس الأمن، لا بد لي أن أشكر ممثل بولندا على بيانه، على الرغم من التحدي الشخصي الذي يمثله لنا. وسنجد وقتا ومكانا مختلفين لمعالجة تلك المسألة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تهنى جنوب أفريقيا الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل.

ونرحب بفرصة المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة التي تؤثر على تحقيق السلام والأمن في أجزاء كثيرة من العالم. وأود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها، التي ألقت الكثير من الضوء على الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عن انتهاكات الاتفاقات التي تنظم تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية.

ويخضع تنظيم الأسلحة التقليدية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك نقل هذه الأسلحة، بشكل صارم للقانون الوطني لتحديد الأسلحة التقليدية في بلدنا. وكان ذلك الإجراء التشريعي نتيجة لقرار جنوب أفريقيا في عام 1995 بإنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية، على مستوى مجلس الوزراء. وكان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه اللجنة،

بولندا الحديث - مذبحه كاتين. ففي عام 1940، وبناء على أمر سري صادر عن جوزيف ستالين، نفذت الشرطة السرية السوفيتية سلسلة من عمليات الإعدام الجماعي لما يقرب من 22 000 من الضباط البولنديين وأسرى الحرب من المثقفين البولنديين. ووقعت هذه الأحداث بعد أشهر فقط من انضمام الجيش الأحمر التابع لستالين إلى جيش فيرماخت التابع لهتلر في الغزو العسكري لبولندا، والذي كان السبب الفعلي لاندلاع الحرب العالمية الثانية. وأطلقت النار على مؤخرة رؤوس السجناء البولنديين، الذين كانت أيديهم مقيدة، وألقي بجثامينهم في مقابر جماعية حُفرت من دون أي علامات - واحدا تلو الآخر، 22 000 مرة. ومن ثم، ليس من المستغرب أن صور أحداث العام الماضي التي شهدناها في بوتشا وإربين قد أعادت إلى الأذهان تلك الذكريات الرهيبة من ماضينا.

وعلى أمل ألا يعيد هذا التاريخ المأساوي نفسه أبدا، وقف الرئيس البولندي الراحل ليخ كاتشينسكي أمام حشود تجمعت في تبليسي، جورجيا، في عام 2008، على شفا غزو روسي آخر لدولة جارة. وفي ذلك الوقت، تقوه الرئيس كاتشينسكي بهذه الكلمات التنبؤية جدا:

”تعتقد [روسيا] أن زمن إمبراطوريتها، التي سقطت قبل أقل من 20 عاما، سيعود - إن تلك الهيمنة ستكون مرة أخرى سمة من سمات هذه المنطقة. لن يحدث ذلك!“

واستمرت مهمة الرئيس كاتشينسكي للدفاع عن سيادة البلدان في منطقتنا حتى آخر يوم من رئاسته، والتي توقفت بشكل وحشي بسبب حادث تحطم طائرة مميت وقع في مثل هذا اليوم تحديدا قبل 13 عاما. ومما يزيد من الدلالات المأساوية لذلك الحادث أن الرئيس كاتشينسكي، برفقة زوجته، السيدة الأولى البولندية، السيدة ماريا كاتشينسكا، وبقية وفده الرسمي، كانوا آنذاك في طريقهم إلى إحياء الذكرى السنوية السبعين لمذبحة كاتين التي أشرت إليها قبل برهة. وقد لقوا حتفهم جميعا بالقرب من مدينة سمولينسك في روسيا.

ولم ينته التحقيق في هذه المأساة المفجعة التي أودت بحياة 96 شخصا حتى اليوم، حيث تواصل روسيا بعناد حجب بعض الأدلة

معاهدة تجارة الأسلحة والانضمام إليها دون مزيد من التأخير. ومن شأن ذلك أن يضمن تعزيز أقالنا بالتزامنا الملموس بالوثائق الختامية المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وبالنسبة للمكسيك، من المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن التحليل الجاد للعواقب السلبية للاتجار بالأسلحة وتحويلها، خاصة عندما تكون نتيجة لانتهاكات مباشرة لتدابير الحظر والاتفاقات الملزمة.

تبين تقارير الأمين العام ومختلف أفرقة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن نفسه، في الواقع، أن تدابير حظر توريد الأسلحة تنتهك باستمرار. ويكفي الاطلاع على التقارير المتعلقة بليبيا أو جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. وفي مناسبات عديدة، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات مثل معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فضلا عن الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، بتوثيق عمليات النقل غير المشروعة لطائفة واسعة من الأسلحة في مناطق مختلفة.

ولذلك، تعتقد المكسيك أن من الضروري تعزيز التدابير الرامية إلى التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن. وفي نهاية عام 2021، قدم بلدي القرار 2616 (2021) مساهمة منه في تعزيز الأدوات المتاحة للمجلس. ولذلك، وننوه بما تثيره المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/243) لهذه المناقشة المفتوحة من أسئلة نرى أنه يمكن الرد عليها بالكامل من خلال التنفيذ الصارم لذلك القرار.

ويشدد القرار 2616 (2021) بوجه خاص على احترام تدابير حظر توريد الأسلحة التي يفرضها المجلس. ويعني انتهاك تدابير الحظر تلك توافر المزيد من الأسلحة في مختلف الحالات، ونتيجة لذلك، تزداد معاناة السكان المدنيين. فهي تتضمن أحكاما بشأن الحاجة إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة، ولكنها تشجع أيضا على زيادة الإجراءات التعاونية فيما بين الدول، بما في ذلك التعاون الإقليمي

ولا يزال، ترسيخ وتعزيز مكانة بلدنا بوصفه منتجا وحائزا وتاجرا مسؤولا للأسلحة التقليدية والتكنولوجيات المتقدمة والسلع المزدوجة الاستخدام.

ولا تزال جنوب أفريقيا شريكا نشطا وبناء فيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي، لا سيما بوصفها دولة طرفا في صكوك ملزمة قانونا مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالعمليات السياسية للأمم المتحدة، تسهم جنوب أفريقيا باستمرار في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقدم تقاريرها السنوية إليه. وما زلنا أحد المقدمين الرئيسيين الثلاثة، إلى جانب كولومبيا واليابان، لقرار الجمعية العامة السنوي المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، وآخرها قرار الجمعية العامة 71/77.

وفي إطار موضوع هذه المناقشة، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد أن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة نشأ عن تزايد الحاجة والرغبة والعزم على الصعيد العالمي من أجل التعامل مع الضوابط غير الكافية على التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية والحد من هذه التجارة. وكما ورد في أهداف معاهدة تجارة الأسلحة، فإنها تهدف إلى وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية أو تحسين تنظيمها، فضلا عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تحويلها.

وقد ترى بعض الدول، بما فيها بعض الدول الممثلة على هذه الطاولة، أن المعاهدة تنطوي على بعض أوجه القصور، ولكن لا يوجد سبب واضح يجعل ذلك عقبة تحول دون أن تصبح أي دولة عضو في الأمم المتحدة دولة طرفا في المعاهدة. فالمعاهدة صك عالمي فريد في طابعه ولا يوجد ببساطة حاليا بديل لها فيما يتعلق بتجارة الأسلحة من حيث تعزيز احترام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 منه.

في الختام، وانطلاقا من روح موضوع مناقشة اليوم المفتوحة، تدعو جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الملزمة بالتنظيم المسؤول لضوابط تصدير الأسلحة التقليدية إلى التصديق على

تجاهله. ويجب على جميع الموقعين والأطراف في الصكوك والمعاهدات والمنظمات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيا أن يسعوا إلى الوفاء بالتزاماتهم بطريقة شفافة.

ويتضاعف حجم تلك التهديدات عندما تتواطأ دول معينة لها تاريخ مشبوه في مجال الانتشار، نظرا لشبكاتها المقنعة للانتشار وممارساتها الخادعة لشراء السلع والتكنولوجيات الحساسة، مع الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول. وعلى سبيل المثال، فإن الزيادة في حجم وكمية الأسلحة الصغيرة التي تقتنيها المنظمات الإرهابية تذكرنا مرارا وتكرارا بأنها لا يمكن أن توجد بدون رعاية أو دعم من الدول.

وفي سياقنا، نواجه التحدي الخطير المتمثل في توريد الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود باستخدام الطائرات بدون طيار، وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون دعم نشط من السلطات التي تسيطر على تلك الأراضي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين هذا السلوك وأن يحاسب هذه الدول على أفعالها السيئة.

والهند، من جانبها، تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم الانتشار. وما فتئنا نؤكد على أهمية التصدي للتطور السريع لمخاطر الانتشار بسبب التكنولوجيات الجديدة والناشئة، ولا سيما حصول الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات.

والهند، بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي ومستوردا ومصدرا مهما للأسلحة، فإنها طرف في صكوك دولية رئيسية، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، من بين صكوك أخرى. وتؤيد الهند أيضا برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، فضلا عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن الهند عضو في ثلاثة من النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات المتعلقة بعدم انتشار أسلحة

البري والبحري والجوي. وهي تدعم وتعزز الأطر مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وغير ذلك من المبادرات والاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية.

يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الامتنثال لأحكامها، لا سيما فيما يتعلق برفض عمليات النقل التي قد تشكل انتهاكا للمعاهدة، فضلا عن إجراء التحليل الدقيق للمخاطر الذي تنص عليه. وندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة تجارة الأسلحة إلى الالتزام بالامتنثال المسؤول للمعايير الاحترازية الصارمة في عمليات النقل التي تقوم بها على أساس معايير موضوعية تتجاوز مصالحها الجغرافية الاستراتيجية أو مصالح الشركات الخاصة، التي تتخرط أحيانا في ممارسات تتصف بالإهمال بموافقة الدول.

ولذلك، نكرر التأكيد على أن جميع الدول، ولا سيما الدول المنتجة، مسؤولة عن تعزيز الأطر الدولية القائمة لكفالة المراقبة الفعالة طوال دورة حياة الأسلحة والذخيرة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. أشكر أيضا وكالة الأمن العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

إن النقل غير المشروع والتحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة، بما فيها الأسلحة التقليدية والذخائر، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات، إلى جهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات المسلحة والإرهابية، يشكلان تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. ويثير تفكك الهيكل العالمي لنزع السلاح والاتفاقات التاريخية لتحديد الأسلحة أوجه قلق عميق بشأن الصرح الذي بني على مدى عدة عقود وبخصوص أوجه عدم اليقين التي تشوب مسار المستقبل.

إن تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية في انتهاك للقانون الدولي، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية أمر لا يمكن

اتهامات لا أساس لها ضد بلدي. وقد دفع ذلك وفد بلدي إلى طلب الكلمة والإدلاء ببيان في إنكار لا لبس فيه لتلك المزاعم الباطلة.

أولا وقبل كل شيء، إن تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية مسألة حساسة للغاية وتتطلب من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها إذا أرادت منع وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية والإجرامية. والإخفاق في هذا المجال يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. إن تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى البلدان المتضررة من نزاعات يمكن أن يساعد على مفاصلة العنف وإطالة أمد النزاعات. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإصابات وتشريد المدنيين والأزمات الإنسانية. علاوة على ذلك، يمكن لانتهاكات الالتزامات أن تغذي سباقات التسلح وتخلق اختلالات في موازين القوى، مما يفاقم النزاعات ويقوض الجهود المبذولة لحلها سلميا.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية للجماعات الإرهابية المدعومة من الخارج والجريمة المنظمة وتتصدى للعواقب الوخيمة للاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء النقل غير المشروع للأسلحة والأسلحة الصغيرة إلى الجماعات الإرهابية. إننا ندين بشدة ونرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها عن بلدي والموجهة من الولايات المتحدة وعدة أعضاء في المجلس في هذه الجلسة. لقد تمسكت إيران دائما بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي ولم تنقل الأسلحة أبدا بما ينتهك التزاماتها هذه. إن موقفنا من الأزمة الأوكرانية المستمرة واضح وثابت. لقد دعونا دائما إلى حل النزاع بالوسائل السلمية. وأنكرنا مرارا الادعاءات التي لا أساس لها بأننا نقلنا أسلحة لاستخدامها في النزاع الأوكراني، بما في ذلك الطائرات المسيّرة، وهي ادعاءات لا علاقة لها بالقرار 2231 (2015). فمن الواضح أن الهدف الرئيسي لهذه التصريحات والاقتراءات هو صرف الانتباه عن النقل المكثف من الولايات المتحدة والغرب لأسلحة عالية التقنية إلى أوكرانيا بهدف إطالة أمد النزاع. لقد نصحنا الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين بالكف عن سلوكهم غير المهني وغير المسؤول والامتنال الكامل وبحسن نية لجميع التزاماتهم القانونية بموجب القرار 2231 (2015).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

الدمار الشامل ونظم إصالحها، والمواد والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة، بما في ذلك ترتيب فاسنار، الذي يتناول ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام.

ولدى الهند ضوابط وطنية قوية وفعالة على الصادرات تحكم نقل الأسلحة التقليدية، وتتفق مع أعلى المعايير الدولية، ولا نزال ملتزمين بمنع النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية. وقد بذلت الهند جهودا وطنية قوية من خلال الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة لمعالجة إدارة الذخيرة التقليدية بدءا من الصنع إلى التخلص منها أو استخدامها. وبالتزامنا الطويل الأمد بعدم الانتشار العالمي، أنشأنا نظاما قانونيا وتنظيميا قويا في الهند لتنفيذ أحكام القرار 1540 (2004) والتزاماتنا الدولية الأخرى.

إن السعي إلى منع الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وما يتصل بها من سلع وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج لا يمكن أن يقيد الحق المشروع للدول في المشاركة في تجارة الأسلحة من أجل الدفاع عن النفس وسعيا إلى تحقيق سياستها الخارجية ومصالحها الأمنية الوطنية، ولا ينبغي أن يمس هذا الحق. ولذلك، من المهم تحقيق توازن بين التزامات المصدرين والمستوردين دون إعاقة لا مبرر لها للتجارة المشروعة في الأسلحة التقليدية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أحمددي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة. وأهنئ روسيا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأشيد بموزامبيق على النجاح في إتمام رئاستها في آذار/مارس.

لم يكن وفد بلدي ينوي في البداية أن يتكلم بشأن المسألة في إطار بند جدول أعمال جلسة اليوم. بيد أن ما يثير فزعنا هو أن الولايات المتحدة وبعض أعضاء مجلس الأمن أسأؤوا مرة أخرى استخدام منتدى المجلس، كما جرت العادة، لتعزيز مخططاتهم السياسية، وتوجيه

بمكان إنفاذ عمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. ومن الضروري وضع علامات فعالة وزيادة التعاون في تعقب الأسلحة. بيد أن تلك الآليات تركز في المقام الأول على تنظيم جانب التوريد لهذه الأسلحة. فنحن بحاجة ماسة إلى وضع آليات وحشد الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة جانب الطلب. وهذا يعني التعامل مع النزاعات التي لم تُحل، والأسباب الجذرية للنزاعات، والتربة الخصبة للإرهاب، والعوامل الكامنة وراء تزايد الجريمة المنظمة. يتعرض السلم والأمن للخطر في معظم الحالات من جراء السياسات القومية المتطرفة والهيمنة التي تنتهجها قلة من الدول، وخاصة تلك التي تعطي دفعة قوية لإيديولوجياتها المتطرفة. إنها تسعى إلى بناء قدراتها في مجال الأسلحة التقليدية والنووية، بما في ذلك عن طريق الحصول على أسلحة تهدد بها جيرانها، وتفرض هيمنتها الإقليمية، وتعزز التطلعات الخاصة بالدول العظمى. كما أنها تغتمس في سلوك يسعى إلى قمع أقاليمها وسحق سعيها إلى تقرير المصير. والذي يشجع هذه الدول هو الافتقار إلى المساواة العالمية والإمداد السخي بالأسلحة المتقدمة، كما أن التكنولوجيات الواردة من مصادر متعددة قد شجعت هذه النظم على اتباع ذلك المسار العدواني.

إن التصدي لأسباب الحروب هو أهم من التصدي لأدواتها. وبغية التصدي للتكلفة البشرية المتزايدة وغير المقبولة التي تسببها هذه الأسلحة، لا سيما في حالات الاحتلال الأجنبي وقمع الحق في تقرير المصير، نحتاج إلى نهج شامل ومتكامل. وربما قد حان الوقت لبدء مناقشة جديدة بشأن الصلات بين الإفراط في إنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها واستخدامها وأثرها على المجتمعات. فنحن نعلم من التجربة التاريخية أن وضع ضوابط على التجارة والتحويلات لا يمكن فصله عن الدوافع الكامنة وراء إنتاج الأسلحة. وبالمثل، لا يمكن فصل اقتناء الدول للأسلحة بدافع الاحتياجات الأمنية عن إنتاجها وبيعها، اللذين يحركهما الربح والسياسة. ومن المفارقات الكارثية أن الأسلحة التي تدفع النزاعات وتديمها تأتي من مناطق أو أقاليم تتمتع بالسلام. وتمثل أربعة بلدان فقط ثلثي جميع صادرات الأسلحة العالمية، في حين أن المستوردين الرئيسيين هم من البلدان النامية، ولا سيما في الشرق

السيد محمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة في توقيت مناسب. نتمنى لكم رئاسة ناجحة لمجلس الأمن. وأنهو أيضا بحضور السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وأشكرها على إحاطتها البناءة، والتي قدمت لنا إسهاما ثاقبا في مناقشة اليوم.

إن العواقب السلبية الناجمة عن إساءة استخدام الأسلحة، سواء كانت صغيرة أو ثقيلة، معروفة جيدا وموثقة بإسهاب، شأنها في ذلك شأن عوامل أخرى مثل الاتجار غير المشروع، والسمرية، والتحويل، والأنظمة المتساهلة، وضعف إدارة مخزونات الأسلحة. إن الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، يقعون كل يوم ضحية للمخططات القاتلة للإرهابيين والمجرمين والمتمردين الذين يستخدمون هذه الأسلحة. ويتحمل حفظه السلام والشرطة وقوات الأمن العبء الأكبر من ذلك أثناء أداء واجبهم. إن أدوات العنف الفتاكة هذه متاحة على نطاق واسع وغير مكلفة ومن السهل أن يتم نقلها وإخفاؤها.

ونحن متفقون على أن هذه الأسلحة هي عوامل تمكين رئيسية للعنف الإجرامي والنزاع. والصلة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة تضاعف من تعقيد هذا التحدي الهائل. إن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، توفر أطرا معيارية متينة للتعامل مع استخدام هذه الأسلحة وتنظيمها وتأثيرها. وينبغي لجميع الدول أن تكتف جهودها لتنفيذ تلك الآليات تنفيذًا كاملا. وبالنسبة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، يكتسي دور المساعدة والتعاون الدوليين أهمية حاسمة. فهذه المساعدة هي العامل الرئيسي في تمكين الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تنظيم ومنع استخدامها. ولذلك ندعو إلى التزام أقوى من المجتمع الدولي بحشد الموارد اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

إن الأنظمة المتعلقة بالأسلحة، بما في ذلك من خلال تعزيز الضوابط وتحسين معايير نقلها، هي أمر ضروري، ومن الأهمية

لا يكفي وأن ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد. ويلزم تعزيز المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة. ويلزم أيضا توفير المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ لوائح لتنظيم نقل الأسلحة وضمان الرصد السليم للاستعمال النهائي لها. ويتعين على جميع الدول، ولا سيما تلك المصدرة الرئيسية للأسلحة، أن تتحلى بالشفافية بشأن صادراتها من الأسلحة ونقلها وأن تتبادل المعلومات بشأن الانتهاكات المحتملة لاتفاقات ولوائح نقل الأسلحة. ويتعين على جميع الدول احترام وتنفيذ الجزاءات وتدابير حظر توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وعلى الصعيد الوطني، هناك حاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية وتعزيزها بانتظام، بما في ذلك من خلال تدابير مثل تشديد اشتراطات الترخيص والرصد الإلزامي للاستعمال النهائي.

إن تعزيز مراقبة الحدود عنصر أساسي أيضا، وهو يتطلب الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب حتى يتمكن موظفو الجمارك من تحديد شحنات الأسلحة غير المشروعة عن طريق البر والبحر واعتراضها. ويؤدي التعاون الثنائي والإقليمي والمساعدة وبناء القدرات والتوفير العيني للمعدات المتطورة لمراقبة الحدود ورصد، فضلا عن تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة، دورا هاما في كفاءة المراقبة الفعالة للحدود. ويمكن للمراقبة الفعالة على الأسلحة وصادراتها أن تؤدي دورا هاما في الحد من طول النزاعات المحلية. ومن خلال الحد من توافر الأسلحة للأطراف المتحاربة، يمكن لتدابير تحديد الأسلحة أن تقلل من حدة النزاعات ومدتها، الأمر الذي يمكن أن يساعد في منع تصعيد العنف وفي تعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

أخيرا، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية هامة جدا في إطار ولايته عن ضمان احترام تدابير حظر توريد الأسلحة وإنفاذها. كما أن الوحدة بين أعضائه والتزامهم بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، فضلا عن الوحدة بين الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، أمور أساسية للتنفيذ الفعال لأي تدبير يتخذه المجلس.

رفعت الجلسة الساعة 12/30.

الأوسط وآسيا وأفريقيا. فيتعين علينا أن نجعل السلسلة الكاملة لتطوير هذه الأسلحة وإنتاجها والاتجار بها ونقلها وأثرها جزءا من مناقشة عالمية جديدة. لقد وضعت باكستان الآليات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والمؤسسية اللازمة لتنظيم بيع هذه الأسلحة وتوريدها واستيرادها ونقلها. ويعالج فريق وزاري داخلي تلك المسائل بطريقة متكاملة. وقد اعتمدنا مبادئ توجيهية للسياسة العامة لتصدير الأسلحة التقليدية وأنشأنا آليات لتنظيم الاتجار بهذه الأسلحة وامتلاكها واستخدامها. كما أننا نتخذ تدابير إضافية، بما في ذلك في مجالات الإنفاذ والواردات والترخيص.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد جردلي (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

يتشاطر لبنان مع العديد من البلدان الأخرى قلقا بالغا إزاء تفاقم المشاكل المرتبطة بعدم الامتثال للالتزامات نقل الأسلحة، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن العديد من النزاعات في منطقتي والمناطق المجاورة مرتبطة بعمليات النقل هذه. وعدم الامتثال للالتزامات نقل الأسلحة يؤدي إلى تصعيد النزاعات المحلية وإطالة أمدها وزيادة زعزعة الاستقرار الإقليمي. إنه يكتف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول والجهات غير الحكومية، مما يزيد من سوء حياة المدنيين. كما أنه عامل تمكين للجماعات الإرهابية، لأن هذه التجارة والنقل غير المشروعين يمكن أن يؤديا إلى وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين أو جهات أخرى غير حكومية، مما يزيد من خطر الإرهاب وأشكال العنف الأخرى. ولعدم الامتثال هذا تأثير سلبي مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة.

إن بوسع المجتمع الدولي أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز جهود جميع الدول لمنع انتهاكات الاتفاقات والأنظمة المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية. وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقات السارية لتنظيم صادرات الأسلحة ونقلها، ولكن من الواضح أن ذلك